الاتحاد الاشتراكى العربى
اللجنة التنفيذية العليا

" سرى للغاية "

السيد /

عضو اللجنة التنفيذية العليا

تحية طيبة وبعد ..

أتشرف بأن أرفق نسخة من قرارات وتوجيهات اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى العربى المنعقدة برئاسة السيد الرئيس جمال عبد الناصر مساء يوم الاربعاء الموافق ١٩٦٦/٦/٨ .

للتفضل بالاحاطة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام . ،،،

(ح ١٢٧) ٦/٨-٢

سكرتارية اللجنة

١٩٦٦/٦/١٢

عبد المجيد فريد — عبد المجيد شديد

ص/

السيد / عبد المجيد شديد

سكرتير عام اللجنة التنفيذية العليا

الاتحاد الاشتراكى العربـــــى
اللجنة التنفيذية العليـــا

(سرى للغاية)

قـــرارات وتوجيهـــات

اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى العربـــى

المنعقدة برئاسة السيد الرئيس جمال عبد الناصـــر

مساء يوم الأربعـــاء الموافـــق ٨ يونيـــو ١٩٦٦

أولا : قطاع الزراعـــة :

١) تدرس لجنة الخطة البحث المقدم من السيد نائب رئيس الوزراء للزراعة والسرى عن اقتصاديات تجربة التوسع فى زراعة القمح والأذرة على حساب المساحات المخصصة لزراعة القطن .. على أن يؤخذ فى الاعتبار أن هناك اصنافـا جديدة من القمح تعطى غلة أكبر من الأصناف التى تزرع حاليا .

وتعرض نتيجة هذه الدراسة على اللجنة فى الاجتماع القادم .

٢) دراسة الموضوع الخاص بالماشية المتعاقد عليها بين التموين والاصـــلاح الزراعى والتى رفض التموين استلامها بسبب ارتفاع اسعارها .. مـــع ملاحظة أمكان زيادة المبالغ المخصصة لصندوق دعم اللحوم لموازنة هـــذه الأسعار حتى يمكن الاستفادة من لحوم هذه الماشية فى سد جزء مـــن احتياجات الاستهلاك المحلى وتوفير جزء من الاستيراد .

ثانيا : قطاع الصناعـــة :

اعادة دراسة موضوع الصناعات الهندسية وبحث احتياجات هـــذه الصناعات من مستلزمات الانتاج والالات والمواد اللازمة لانتاج السيـــارات والثلاجات والافران وأجهزة التليفزيون وغيرها من الصناعات الهندسيـة .. على أن يتم التعاقد عليها هذا العام .. مع مراعاة عدم تخفيض انتـــاج هذه الصناعات للعمل على توافرها فى الأسواق .

وتعرض نتيجة هذه الدراسة على اللجنة فى الاجتماع القادم .

(سرى للغاية)

ثالثا : الميزانية النقدية :

١) تكليف البعثة المسافرة الى الاتحاد السوفييتى برئاسة السيد أمين حلمى بالعمل على تحويل الاستيراد من بلاد المملات الحرة الى الكتلة الشرقية بما قيمته ٥ ر ٢٧ مليون جنيه .

ويعاد النظر فى توزيع الحصص على القطاعات المختلفة على ضوء النتائج التى تسفر عنها محاولات هذه البعثة .

٢) تخفيض الاستخدامات الجارية للقطاعات المختلفة بنسبة ٤ ٪ فيما عدا الاستخدامات الجارية المخصصة لقطاع النقل والمواصلات .

٣) الموافقة على تحويل جزء من الذهب فى حدود ٥ مليون جنيه لايجاد احتياطى سائل بصفة دائمة بحيث يرد اليه كل ما يصرف منه .

٤) السماح بوجود عجز اجمالى فى الميزانية النقدية قيمته ٣٠ مليون جنيه .

٥) اعادة عرض المشاريع الخاصة بميزان المدفوعات التى سبق أن أعدها السادة الدكتور القيسونى والدكتور شقير والدكتور نزيه ضيف .. مع بيان الحجم الذى تصل اليه المديونية كل سنة وكذلك حجم التسهيلات المصرفية والموضوع الخاص بالقوات المسلحة والأقساط المستحقة السداد سنويا من الالتزامات .. وبحث كيفية موازنة ميزان المدفوعات وفى أى سنة يمكن تحقيق ذلك التوازن .

رابعا : توجيهات عامة :

١) تعرض فى الجلسة القادمة الدراسة الخاصة بالأفراد العاملين فى الحكومة والقطاع العام التى سبق طلبها فى الجلسة الماضية .

٢) استعجال اصدار قانون المؤسسات ولائحته التنفيذية .

٣) اعادة النظر فى القوانين المنظمة للرقابة واجهزتها لتلافى التضارب الموجود بينهما .

(سرى للغاية)

٤) تدعيم نظام وأجهزة الادارة المحلية والتوسع فى تطبيق اللامركزية .

٥) اعادة النظر فى القوانين واللوائح التى وضعت فى ظل أوضاع القطـــاع الخاص لتتمشى مع التطبيق الاشتراكى مثل قانون عقد العمل رقـــم ٩١ لسنة ١٩٥٩ وقانون التأمينات الاجتماعية وغيرهما .

٦) يعقد الاجتماع القادم للجنة يوم الاربعاء الموافق ٢٢ يونيو سنة ١٩٦٦ .

الاتحاد الاشتراكى العربى
اللجنه التنفيذيه العليـــا

((سرى للغايـــه))

السيـــد /

تحيه طيبه ــ وبعد ،

أتشـرف بان ارفـــق نسخـــه مـــن محضـــــر اجتمـــاع اللجنـــه التنفيـــذيه العليـــا للاتحـاد الاشتراكـى العربـــى برئاســـه السيـــــد الرئيـــس جمـال عبد الناصر مســـاء يـــوم الاربعـــاء الموافـــق ١٩٦٦/٦/٨ ٠

للتفضـــل بالاحاطـــه ٠

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ٠ ،،،،

سكرتارية اللجنه

عبد المجيد فريد عبد المجيد شديد

١٩٦٦/٦/١٣

/م

الاتحاد الاشتراكي العربي

سكرتارية

اللجنة التنفيذية العليا

((سرى للغاية))

محضر

اجتماع اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي برئاسة السيد الرئيس جمال عبد الناصر

يوم الاربعاء الموافق ١٩٦٦/٦/٨

((سرى للغاية))

سـرى للغايـه

محضر اجتماع
اللجنه التنفيذيه العليا للاتحاد الاشتراكى العربى
برئاسة السيد الرئيس جمال عبد الناصـــــر
يوم الاربعاء الموافق ٨ يونيو ١٩٦٦

اجتمعت اللجنه التنفيذيه العليا للاتحاد الاشتراكى العربى برئاسة السيد الرئيس جمال عبد الناصر فى تمام الساعه السابعه والنصف مساء يوم الاربعاء الموافق ٨ يونيو ١٩٦٦ بالقصر الجمهورى بالقبه .

وحضر الاجتماع :
السيد / عبد المجيد فريـــد
السيد / عبد المجيد شـــديد
وقام باعمال الاختزال السيد / محمد ابراهيم والسيد محمد الخولـــى والسيد / سليمان محمد المختزلين برئاسة الجمهورية .

وقد استهل السيد الرئيس جمال عبد الناصر الاجتماع بالكلمه التاليه :

السيد / الرئيس :

قبل بحث الموضوعات التى قررنا بحثها اليوم هناك موضوع خاص بالزراعـــة اود ان اطرحه للبحث وهو :
هل نستطيع ـ اقتصاديا ـ ان نزيد المساحات التى تزرع قمحا على حساب المساحات المخصصه لزراعه القطن ؟ .. وهذا السؤال راجع الى المشاكـل التى واجهتنا فى العام الماضى بالنسبة للقطـن .
لقد سبق ان قام الاخ عبد المحسن ابو النور ببحث هذا الموضـــوع .. وكذلك قام رئيس الوزراء ببحثه ايضا .. والواضح ان الفلاحين يرغـــون فى ان يزرعوا قمحا واذره بدلا من القطن بسبب المشاكل الكثيرة التى حدثت بالنسبة للقطـن .
ومن الطبيعى انه عند حسابنا لهذه العملية من الناحيه الاقتصاديـــة لابد ان نأخذ فى الاعتبار اثمان المبيدات واجرة نقل القمح المستورد الـــتى ندفعها بالعمله الصعبه .

والسؤال الثانى هو : هل نستطيع التركيز على القمح لزيادة انتاجه ؟٠٠ هناك كلام يقال عن اصناف جديدة من القمح تعطى غله اكبر من الاصناف التى نزرعها حاليا ٠

متى يكون هذا البحث جاهزا للمناقشه ؟

السيد / عبدالمحسن ابو النور :

سبق ان اعددت بحثا فى هذا الموضوع بالنسبة " للمرادف " الحالى الذى نسير عليه ٠٠ فنحن نزرع مليون و ٩٠٠ ألف فدان قطنا ٠٠ ونزرع مليون و ٣٠٠ ألف فدانا قمحا واذره ٠ هذا هو " المرادف " للسنه الحاليه ٠

أما المرادف الثانى فعلى اساس ان نزرع مليون ٦٠٠ ألف فدان قطنا ٠٠ أى اقل من المساحه الحاليه ب ٣٠٠ ألف فدان نزيدها على المساحه التى تزرع قمحا واذره بحيث تزاد مساحه القمح ٢٠٠ ألف فدان والاذره ١٠٠ ألف فدان ٠

وبالنسبة للمرادف الثالث فان مساحه الارض التى تزرع قطنا تكون مليون و ٤٠٠ ألف فدان ينقص ٥٠٠ ألف فدان عن المرادف الاول ٠٠ وتزيد المساحه المخصصه لزراعه القمح والاذره ٥٠٠ ألف فدان ٠٠ فتكون مساحة القمح مليون و ٨٠٠ ألف فدان ومساحه الاذره ٢ مليون و ٢٠ ألف فدان

وقد بينا فى هذا البحث ــ بالاسعار المحلية والعالميه قيمه الانتاج كله من القمح والقطن والاذرة الصيفى والنيلى ٠٠ وما يصدر من هذا الانتاج ٠٠ ثم حددنا الفائض بعد خصم المستلزمات سواء كانت اسمدة او مبيدات حشرية او زيت بذره القطن الذى سنضطر الى شرائه او الاعلاف التى سينخفض انتاجها فنضطر الى استيرادها ٠

فبالنسبة للمرادف الاول نجد ان انتاج القطن ١٠ مليون و ٥٥٠ ألف قنطار ٠٠ يستهلك منه محليا ٣ مليون و ٦٠٠ ألف قنطار ٠٠ ويصدر ٦ مليون و ٩٥٠ ألف قنطار قيمتها ١٤٦ مليون جنيه ٠

وبالنسبة للقمح فان الانتاج مليون و ٥٠١ ألف طن ٠٠ والاستهلاك ٣ مليون و ٧٠٦ ألف طن ٠

اما الاذره الشاميه فان الانتاج ٢ مليون و ٤٢٥ ألف طن والاستهلاك ٢ مليون و ٢٣٦ ألف طن ٠٠ اى ان هناك فائضا من الاذره ٠

وجمله انتاج القمح والاذره ــ على اساس اننا نخلط جزءا من الاذره مع القمح ــ ٣ مليون و ٩٢٦ الف طن ٠٠ وجمله الاستهلاك من القمح والاذره ٥ مليون و ٩٤٢ ألف طن ٠

معنى ذلك انه لا بد من ان نستورد ٢ مليون و ١٦ ألف طن ثمنها ٦٧ر٨ مليون جنيه ٠٠ بينما نصدر قطنا قيمته ١٤٦ مليون جنيه ٠٠ فيكون الفائض هذا العام ٧٨ر٢ مليون جنيه ٠٠ ونحن نشترى اسمده بمبلغ ٢٢ر٢ مليون جنيه بما فيها الاسمده المنتجه محليا ٠٠ ونشترى مبيدات حشرية بمبلغ ٩ مليون جنيه ٠٠ اى ان جمله المستلزمات ٣١ر٢ مليون جنيه وجمله ما يستورد من قمح واذره ومستلزمات ٩٩ مليون جنيه ٠٠ اى ان الفائض يبلغ ٤٧ مليون جنيه فى حاله ما اذا حسبنا السماد الذى ننتجه محليا وتبلغ قيمته ١٠ مليون جنيه ٠٠ اما اذا لم نحسبه فان جمله المستورد من القمح والاذره والمستلزمات تصبح ٨٩ مليون والفائض ٥٧ مليون جنيه ٠٠ وبالنسبة لتصدير القطن فاننا نصدر الى دول العمله الحرة ما قيمته ٤٠ مليون جنيه أو ٤٥ مليون جنيه ٠٠ والباقى نصدره الى دول الكتله الشرقيه ٠٠ وهذه الملاحظه يجب ان تؤخذ فى الاعتبار عند بحث الموضوع ٠

وبالنسبة للمرادف الثانى سيكون انتاج القطن ٨ مليون و ٨٨٠ ألف قنطارا نستهلك منه ٣ مليون و ٦٠٠ ألف قنطار ونصدر ٥ مليون و ٢٨٠ ألف قنطار قيمتها ١١٠ مليون و ٩٠٠ ألف جنيه ٠٠ وانتاج القمح مليون و ٣٤٠ ألف طن ٠٠ والاستهلاك ٣ مليون و ٧٢٩ ألف طن ٠٠ وانتاج الاذره الشاميه ٢ مليون و ٣٩٤ ألف طن نستهلك منها ٢ مليون و ٢٤٢ ألف وذلك لا بد ان نستورد مليون و ٢٢٩ ألف طن قمحا بدلا من ٢ مليون و ١٦ ألف طن التى نستوردها طبقا للمرادف الاول ٠

وفى هذه الحاله تكون حصيلة تصدير القطن ١١٠ مليون و ٩٠٠ ألف جنيه كما ذكرت ٠٠ ونستورد قمحا قيمته ٤١ر٩ مليون جنيه ومبيدات حشرية قيمتها ٦ر٢ مليون جنيه بدلا من ٩ مليون جنيه بالنسبة للمرادف الاول ٠٠ ونستورد زيت بذره القطن بما قيمته ١ر٢ مليون جنيه نتيجه انخفاض انتاج القطن ٠٠ ونستورد ايضا اعلافا جافه قيمتها ٨ر١ مليون جنيه ٠٠ أى أن مجموع قيمه ما نستورده من مستلزمات وقمح تبلغ ٩٧ر٩ مليون جنيه ٠٠ فيكون الفائض ٣٣ مليون جنيه فى حاله حساب قيمه السماد الذى نستخدمه داخليا

وتبلغ ١٠ مليون جنيه ٠٠ اما اذا لم نحسبها فيكون الفائض ٤٣ مليون جنيه ٠

وبالنسبة للمرادف الثالث سيكون انتاج القطن ٧ مليون و ٧٧٠ ألف قنطار نستهلك منه ٣ مليون و ٦٠٠ ألف قنطار ونصدر ٤ مليون و ١٧٠ ألف قنطار ثمنها ٨٧ مليون و ٨٠٠ ألف جنيه ٠

وسيكون انتاج القمح ٣ مليون و ١٣٢ ألف طن والاستهلاك ٢ مليون و ٢٤٧ الف طن ٠٠ اى انه سيكون هناك فائض ٨٨٥ ألف طن ٠

وستكون جمله انتاج القمح والاذره ٥ مليون و ٢١١ ألف طن ٠٠ وجمله الاستهلاك منهما ٥ مليون و ٩٠٠ ألف طن ٠٠ وعلى هذا الاساس سنستورد بما قيمته ٢ر٢٦ مليون جنيه بالاضافة الى المستلزمات التى نستورد منها ٢ر٢٥ مليون جنيه اسمده بما فيها المنتج محليا وقيمته ١٠ مليون جنيه ٠٠ والمبيدات الحشرية سنستورد منها ما قيمته ٦ر٧ مليون جنيه بدلا من ٩ مليون جنيه ٠٠ وسنستورد من زيت بذره القطن ما قيمته ٥ر٣ مليون جنيه ٠٠ ونستورد اعلافا جافه قيمتها ٣ مليون جنيه ٠٠ اى ان مجموع المستلزمات ٣ر٣٩ مليون جنيه ٠٠ ومجموع كل الواردات ٥ر٦٥ مليون جنيه اذا ما حسبنا قيمه السماد المنتج محليا و ٥ر٥٥ مليون جنيه اذا لم نسحبها ٠

وبذلك يكون الفائض ٣ر٣٢ مليون جنيه ٠٠ وفى هذه الحاله نجد ان ما نحتاجه من الحبوب هو ٧٨٠ ألف طن فقط نستطيع ان نشتريها من حصيلة الصادرات فيتبقى الفائض الذى ذكرته ويبلغ ٣ر٣٢ مليون جنيه ٠

هذا هو الوضع العام ٠

السيد /زكريا محى الدين :

ارجو ان تذكر لنا ــ كمراجعه نهائية ــ الفائض النهائى فى كل مرادف ٠

السيد / عبدالمحسن ابو النور :

الفائض النهائى فى المرادف الاول ٥٧ مليون جنيه ٠٠ وفى المرادف الثانى ٤٣ مليون جنيه ٠٠ وفى المرادف الثالث ٣ر٣٢ مليون جنيه ٠

اما بالنسبة للوضع الداخلى بالاسعار المحلية فان المرادف الثانى لا يؤدى الى تحقيق مكسب او خسارة بالنسبة للفلاح ٠٠ فسيظل دخله ثابتا ٠٠ وبالنسبة للمرادف الثانى ستكون هناك خسارة تبلغ ٢ مليون جنيه بالنسبة لدخل الفلاح من هذه الحاصلات ٠

وفى رأيى ان المرادف الثانى يعتبر افضل لانه يمكننا من استيـــراد حاجتنا من الخارج ويوفر لنا كميه معقوله من الانتاج المحلى توازى احتياجاتنا لسته شهور تقريبا .. وفى نفس الوقت يعطينا مبلغا من العملات الحـــرة نشتـــرى به القمح من اى مكان .. ويتبقى فائض ٤٣ مليون جنيه نستطيـــع ان نقابل به الالتـــزامات أو اى اوضاع اخرى متعلقه بالخطه .

السيد / زكريا محى الدين :

ان المرادف الثانى يحقق فائض فى الاذره .. فهل نبيعه ؟

السيد / عبدالمحسن ابو النور :

نخلطـه على القمح .

السيد / الرئيـــس :

ارى ان تبحثوا هذا الموضوع .. وانا لم اكن اتصور ان عبدالمحسن مستعـد ومعه هذه البيانات والواضح الآن ان الفائض اليوم اكثر .

السيد / عبدالمحسن ابوالنور :

الفائض اكثر باعتباره دخلا عاما .. اذ يبلغ ٥٧ مليون جنيه .. وهو يزيـــد عن الحاله الثانيه بمبلغ ١٤ مليون جنيه .. ولكن الحل الثانى او المرادف الثانى يعطينا قمحا يكفى احتياجاتنا لمده سته اشهر .. وهذا يقابـــل الفرق بين المرادف الاول والثانى .

السيد / زكريا محى الدين :

ارجو ان نأخذ فرصه لدراسة هذا الموضوع فى لجنه الخطه .. وسنعـــرض نتيجه البحث تفصيليا فى الجلسة القادمه .

السيد / الرئيـــس :

هل حسبتم اجـرة النقـل ؟

السيد / عبد المحسن ابو النور :

محسوب اجرة الشحن " سيف " تسليم الاسكندريه .

السيد / الرئيس :

فلنستمع الدكتور القيسونى .

السيد / الدكتور عبد المنعم القيسونى :

فى الاجتماع الماضى وجدت اللجنه التنفيذيه العليا ان مجموع الاستيراد للسلع الاستهلاكيه والوسيطه ٦ر٣٧٥ مليون جنيه .. وجمله الدفعات المقدمه للسلع الاستثمارية ٢٥ مليون جنيه .. وجمله المدفوعات غير المنظورة وغزه ومطار القاهرة وتموين السفن ٢ر٦٦ مليون جنيه .. وقد بلغت جمله الاستخدامات الجارية ٨ر٤٦٦ مليون جنيه بينما بلغت تقديرات الموارد الجارية ٨ر٤٣٥ مليون جنيه .

وقد رأت اللجنه اعادة دراسة الميزانيه للعمل على تخفيض اجمالى الاستخدامات الجارية بدون الالتزامات .

وبعد هذا التوجيه اجتمعنا واتفقنا على التخفيضات المبينه فى الصفحة رقم (٢) من المذكرة المعروضه على حضراتكم .. وهى :

٢ر١٨ مليون جنيه من قطاع الصناعه والتعدين والبترول والكهرباء .

٢ مليون جنيه من قطاع الزراعه .

٨ مليون جنيه من قطاع التموين .

٢ مليون جنيه من قطاع النقل والمواصلات .

مليون جنيه من قطاع التجارة .

مليون جنيه من وزارات الخدمات .

وقد وافقت القطاعات على هذه التخفيضات باستثناء قطاع النقل والمواصلات الذى تحفظ عليها .

وبالاضافة الى ذلك اجرينا تخفيضات فى المدفوعات غير المنظورة قيمتها ٦ر٢ مليون جنيه على اساس خفض بنود بدل السفر والعلاج الى آخره .

وعلاوه على ذلك اتفقنا على زيادة صادراتنا من المنسوجات غير الشعبية ٥٠ مليون مترا تدبر من الاستهلاك المحلى الذى يبلغ حوالى ٥٠٠ مليون مترا .. والكميه

التى سنصدرها زيادة تقدر قيمتها بحوالى ٥ مليون جنيه .

ومجموع هذه التخفيضات وزيادة الصادرات ٤ر٤٣ مليون جنيه .

وقد رأت لجنه الخطه رفع المبلغ المخصص لقطاع المنسوجات والطـــوارىء ٥ مليون جنيه ليصبح ٢٠ مليون جنيه .. فاذا خصمنا هذه ال ٥ مليـــون جنيه من اجمالى الوفر يصبح الوفر الفعلى ٤ر ٣٨ مليون جنيه .. وهـــذا الوفر يقل عن الوفر المستهدف بمبلغ ٢٨مليون جنيه لا بد من تدبيرهـــا

وقد اقترحت عده اقتراحات لتدبير هذا الفرق .. وكان آخر اقتـــراح للجنه الخطه هو ان يقوم كل قطاع باجراء وفر فى الحصه المخصصه له بواقـــع ٨٪ مع تقديم الدراسه اللازمه عن اثر هذا الخفض على الانتاج والاستهلاك .

وعلى ضوء هذه الاقتراحات تصبح صورة الميزانيه النقديه كما هى مبينـــه فى الصفحه رقم (٣) من المذكرة .. فيكون مجموع استيراد السلع الاستهلاكيه والوسيطة ٥ر٣٤٨ مليون جنيه .. ومجموع التخفيض الاضافى ٤ر٢٨ مليـــون جنيه .. ولا زلنا محتفظين بمبلغ ٢٥مليـــون جنيه كدفعات مقدمه لاستيـــراد السلع الاستثمارية .. اما المدفوعات غير المنظورة فتبلغ جملتها ٦٠ مليـــون جنيه .. وبذلك يكون مجموع الاستخدامات بدون الالتزامات ١ر٤٠٥ مليـــون جنيه .. اذا ما قورن ذلك بالموارد سنجد ان الرصيد ٧ر٣٥ مليون جنيه .

والالتزامات مجموعها ١٤٥ مليون جنيه .. يكون العجز الكلى ١٠٩مليون جنيه .. ولمواجهه هذا العجز نقترح :

اولا ـ تحويل الاستيراد من بلاد العملات الحرة الى بلاد الاتفاقيات وقيمـــة ذلك ٥ر٢٧ مليون .

ثانيا ـ سحب ٣٠ مليون جنيه على القرض الصينى والقرض الفرنسى وقرض هيئـــة الائتمان التجارى الامريكيه .

ثالثا ـ تأجيل التزامات جملتها ٣٩ مليون جنيه .

وبذلك يكون العجز ٣ر٤٠ مليون جنيه .. منها ٩ر٢١ عجز فى العملات الحرة و ٤ر١٨ مليون جنيه فى الاتفاقيات .

وقد استلزم الامر ان يبذل مجهودا اضافى لمقابلة العجز فى العمـــلات الحرة بالاتفاق على تأجيل التزامات اضافيه بمقدار هذا العجز ومواجهـــة العجز فى حسابات الاتفاقيات بالسحب على حدود المديونيه المتفق عليهـــا

مع بـلاد الاتفاقيـات .

ومرفق بالمذكرة مذكرات القطاعات المختلفة عن رأيها فى تخفيض نسبـة الـ ٨ ٪ وهى مذكرات من الصناعه ومن النقل والمواصلات ومن التموين .

السيد / زكريا محى الدين :

لكـى نكمل الصورة اقول ان العجز النهائى ٨ر٢١ مليون جنيه عملات حـرة اما العجز فى الاتفاقيات وهو ٤ر١٨ مليون جنيه فيمكن ان يؤجل فـى حساب المديونيه مع الدول الشرقيه ..

وبالنسبة للعجز فى العملات الحرة فهناك اقتراحات لمواجته عن طريـق البنك الدولى او صندوق النقد .. وهذا الموضوع يحتاج الى اتخاذ بعـض اجراءات معينه اثيرت فى المناقشه التى دارت بين الدكتور القيسونـى وهيئة الصندوق عندما كان ممثلوها موجودين هنا .. ولا زالت الخطابـات متبادله فى هذا الموضوع .

اما بالنسبة لاقتراح زيادة تصدير الاقمشه غير الشعبيه ٥٠ مليـون مترا فاننا نعتقد ان هذا الاقتراح يمكن تنفيذه دون اتخاذ اجراءات سعريـه لان الاجراءات السعرية القديمه يمكن ان تسمح بوجود فائض بهذا القدر المقترح تصديـره .

والنقطه الثانيه خاصه برفع ٥ مليون جنيه فى قطاع المنسوجات والطـوارىء فقد طلبت رفع هذا المبلغ لانى درست احتياجات هذا القطاع بالنسبـة للقوات المسلحه وبالنسبة لاحتياجات اليمن فوجدت ان هذا هو الحد الادنـى الذى يمكن ان تسمح به لان طلبات هذا القطاع كثيرة .. وطبيعى ان هـذه الطلبات يمكن ضغطها .. ولكن فى تقديرى انه يصعب ضغطها الى ١٥ مليون جنيه .. فقد كان مدرجا له فى ميزانيه العام الماضى ٢٥ مليون جنيه .

والنقطه الرابعه خاصه بالتخفيض المقترح بنسبة ٨٪ .. فالواضح مـن المذكـرات المقدمه ان كل القطاعات تبرر انه لا يمكن باى حال من الاحـوال ان تخفض هذه النسبة لان هذا التخفيض سيكون على حساب تشغيل المصانـع او الاستهلاك الضرورى .. وفى تقديرى ان ما يقولونه فى هذا الشأن كـلام منطقى الى حد كبير .. وقد كنـا نفكر فى حل تبادلى لعملية تخفيض الـ ٨ ٪ وهو ان نكلف البعثه المسافرة الى الاتحاد السوفيتى برئاسة امين حلمـى ان تحـول ٢٧ مليون جنيه اخرى من الغرب الى الشرق علاوه على الـ ٢٧ر٠ مليون

جنيه الواردة فى المذكرة .. وسيترتب على هذا زيادة المديونيه للشـــرق من ٤ر١٨ مليون جنيه الى ٤ر٤٥ مليون جنيه .. او ان نبحث عن حلـــول استثمارية معينه نلجأ اليها فى حالة اضطرارنا الى ذلك .. فهناك حل استثنائى يقضى بان نمتنع عن استهلاك جزء كبير من الصوف لعده سنه .. ونصدر الصوف مرة اخرى فى حدود ٤ كليون جنيه .. اى ان نستهلك من الصـــوف ما قيمته ٥ر١ مليون جنيه فقط فى البطاطين .. هذا اقتراح سيدرســـه الدكتور مصطفى خليل .

السيد / الدكتور مصطفى خليل :

ان برنامج الانتاج ٩ مليون متر .. يمكن ان نصدر منه ٣٠ ٪ وان نستهلـــك الباقـى .

السيد / زكريا محى الديـــن :

انـنى اقترح تصدير ما قيمته ٤ مليون جنيه .

الدكتور مصطفى خليـــل :

فى هذه الحاله ينبغى ان نخصص ٦٠ ٪ للاستهلاك المحلى ، ونصدر ٤٠٪ ..

السيد / الوئيـــس :

ان نسبة الـ ٤٠ ٪ تمثل الف مليون متـر ..
وكل مليون متر يباع بـ ١ ١/٤ مليون جنيه ..

الدكتور عبدالمنعم القيسونى :

الاقتراح الثانى يتعلق بالمنسوجات ايضا .. فعلاوة على ما نصدره منها وتبلغ قيمته ٥ مليون جنيه ، نقترح بحث امكانيه تصدير كميات توازى ٢ مليون جنيـــه اضافيـه .

وقد ثارت تساؤلات عما اذا كانت هذه العملية فى حاجه الى اجـــراءات سحرية ام لا ..

الدكتور مصطفى خليـــل :

هناك صعوبه .. فحيـــن راجعنـــا المؤسسة فى ذلك اتضح ان هناك صعوبه فى الوصول الى الحد المطلوب .. فاذا اصدرنا بما قيمته ٢ مليون جنيـــه من المنسوجات . فسوف نحتاج الى اجراءات سمرية بعد ٦ ــ ٧ شهـــــور

السيد / زكريا محى الديـــن :

هناك اقتراح بتصدير منتجـــات قهـــا من العلب المحفوظـــه ــ بخـــــلاف الصلصه والطماطم ــ بحيـــث يمكن الحصول على حوالى مليون جنيه مـــــن تصدير هذه المنتجـــات .

السيد / د . مصطفى خليل :

الواقع ان هذه العملية فى حا جـــه الى بحث مع القوات المسلحـــه .

السيد زكـــريا محى الديـــن :

نحن نستورد لحوم بحوالى ٨ مليون جنيه .. وهناك اقتراح بتخفيض هـــــذا الرقم الى ٤ مليون جنيه .

وهناك اقتراح آخر بالنسبة لتخفيض المستورد من الجوت الى ٢ مليون جنيه على اساس متوسط الاستهلاك قبل عملية التسويق التعاونـــى ..

السيد / عبد المحسن ابو النور :

يمكن استخدام اكياس الجوت اكثر من مرة ..

السيد / المشير عبد الحكيم عامر :

الواقع انى اثير موضوع اللحـــوم ..

السيد / عبدالمحسن ابو النور :

ان هناك برنامج متفق عليه بين الاصلاح الزراعى والتموين هذا العام على توريد ٢٤ ألف رأس ماشية .. لكن قطاع التموين لم يتسلم سوى ثمانية آلف رأس .. ويعللون ذلك بانهم يستوردون لحوما كثيرة سواء ماشية حيه او مذبوحه . ومن ناحيه اخرى لعدم توفر امكانيات الذبح فى القاهرة فقطاع التموين يضطر فى غالب الاحيان الى ارسال الماشية لذبحها فى مذابح الاسكندرية .. ولذلك فان القطاع يطالب بزيادة عدد السلخانات فى القاهرة ..

ان برنامجنا خلال العام القادم يتيح حوالى ٣٠ ألف رأس . وهذه الكميه تكفى الاستهلاك المحلى . ولا تصبح هناك حاجه للاستيراد من الخارج

لقد بلغ عدد المواشى الموجوده لدى القطاع الذى اشرف عليه اكثر من الطاقه . ويؤثر ذلك الوضع على المواشى .

الدكتور كمال رمزى استينو :

ان الماشية الموجوده لدى قطاع الاصلاح الزراعى من الانواع البلديه . وهى مرتفعه الثمن .. ولذلك فنحن نستورد لحوما رخيصه للطبقات الفقيرة . فنحن نستورد مثلا من الصومال بسعر الكيلو ٢٣ قرشا . أما لحوم المؤسسة فتباع بستين قرشا للكيلو .. ونستورد لحوم الضأن ونبيعها بثلاثين قرشا للكيلو .. ولذلك فانني لا ارى التوسع فى استهلاك اللحوم البلديه . لان ذلك سيكون على حساب الطبقات الفقيرة .

السيد الوئيس :

فى رأيى انه لو طرحت كميات كبيرة من اللحوم البلديه . فسوف ينخفض سعرها مباشرة ..

السيد / عبدالمحسن ابو النور :

نحن نبيع الكيلو بسعر ٢٦ قرش قائم . وهذا معناه ان يباع الكيلو من اللحم البلدى الممتاز بـ ٥٢ قرش ..

الدكتور كمال رمزى استينو :

الواقع ان مصاريف الذبح ، وبعض التكاليف الاخرى تضاف الى هذا السعر .. وبينما نحن نبيع كيلو اللحم البلدى بـ ٥٦ قرشا ، فاننا نخسر ١٥ قرشا فى كل كيلو .

السيد المشير عبد الحكيم عامر :

بصرف النظر عن السعر وارتفاعه ، فان اللحوم البلديه لو استمرت على هذا الحال ، ستصاب بخسارة كبيرة ..

الدكتور كمال رمزى استينو :

ان الفلاحين هم الذين يربون هذه الماشيه .

السيد / المشير عبد الحكيم عامر :

لا فرق فى الامر ، فالخسارة فى النهاية تصيب الاقتصاد القومى .

السيد / عبد المحسن ابو النور :

ان القطاع يقوم بتربية جزء من الكميه بينما تقوم الجمعيات التعاونيه التى شكلت لهذا الغرض ، بتربيه كميات اخرى ، ولا يحصل عليها قطاع التموين .

السيد / زكريا محى الدين :

انى اطرح موضوعات للدراسه .

وهى مجرد اقتراحات فى حاجه الى دراسة تفصيليه ..

هناك مسألة اخرى تتعلق بالشاى ، ويمكن تحويل ٥ مليون دولار - تمثل مديونيه لنا لدى اندونيسيا - لاستيراد شاى .

وهناك اقتراح آخر بفرض رسم قدره ١٪ على السفن التى تستفيد من تعميق قناة السويس .. وفى تقديرنا ان هذا الرسم يأتى بحصيلة قدرها ½ مليون جنيه ، على ان يسرى اعتبارا من اول يوليو القادم .

اما بالنسبة للصناعه فانها يمكن ان تحصل على تسهيلات فى حدود ٧ مليون جنيه ..

الدكتور مصطفى خليل :

سوف يقسط هذا المبلغ على ٣ سنوات .

السيد / زكريا محى الدين :

يبقى بعد ذلك جزء يمكن تحويلة من الغرب الى الشرق .

القصد من هذه الاقتراحات ان نسهل مهمه البعثه المسافرة الى الاتحاد السوفيتى ، لانه من غير المعقول ابدا انها ستتمكن من الحصول على تحويل سلع من الغرب الى الشرق بما قيمته ٥٤ مليون جنيه تقريبا ..

لذلك رأينا ان نفتح ابوابا اخرى لمواجهة موقف الـ ٢٨ مليون جنيه التى لا زالت ناقصه فى الميزانيه النقديه .

السيد / الرئيس :

اقترح تخفيض ٤٪ من القطاعات المختلفه بدلا من ٨ ٪ .. ان كان الاقتراح الخاص بتخفيض نسبة ٨ ٪ صعب التحقيق فربما كانت نسبة ٤٪ اسهل ..

وهذه النسبة تحقق ١٤ مليون جنيه .. والباقى بعد ذلك وقدره ١٤ مليون ايضا يمكن ان يتحقق بسهوله ..

لذلك ينبغى على القطاعات المختلفة محاوله التصرف فى توفير هذه النسبة بدون مذكرات وخلافه ..

فى اعتقادى ان ذلك ممكن ..

الدكتور كمال رمزى استينو :

خاصه لو كانت هناك سيوله ، اما الكميات التى لدينا فلا نستطيع تخفيضها لكننى الاحظ ان سعر القمح المزمع استيراده من فرنسا يبلغ ٦٩ مليون ، بينما القرض يبلغ ٦٣ مليون وربما تحسن الوضع بعد ذلك فيمكن الشراء على مدد طويله .

السيد الرئيس :

كيف يتحسن ؟

الدكتور كمال رمزى استينو :

بعد ان يتحسن ..

السيد الرئيس :

لا يبدو انه سيتحسن .. فان كل اقتراحاتنا تهدف الى الوقوف على الاقدام فقط ..

بالنسبة لموضوع اللحوم فلا يجب ان نمر عليه بسرعه ، اذ كيف يكون لدينا مواشى .. ونستورد لحوم ، ان هذا الموضوع ينبغى دراسته وبحثه من جميع نواحيه .

السيد زكريا محى الدين :

فى هذه النقطه بالذات يتحتم علينا ان نستورد بمبالغ اقل مما نستورد به الآن .

السيد المشير عبدالحكيم عامر :

اذا كانت المواشى المتوفره لدينا تكفى الاستهلاك فما هى الحاجه بنا الى الاستيراد ..

الدكتور مصطفى خليل :

يمكن زيادة دعم بند تكاليف المعيشة .. على ان تباع اللحوم البلديه باسعار محددة ..

السيد / زكريا محى الدين :

الواقع ان الاسباب التي ذكرتها القطاعات تبريرا لعدم امكانها تخفيض نسبة ٨ ٪ من اعتماداتها تعتبر اسبابا وجيهه ، فهم لا يريدون ان يأخذوا على عاتقهم مسئولية تحقيق بنود معينه ، قد لا يتمكنوا من تحقيقها على الوجه الاكمل .

السيد الرئيس :

ولكن يبدو أنهم موافقين على نسبة ٤٪ التى اقترحتها .

السيد المهندس محمود يونس :

ان العشرة ملايين من الجنيهات التى كانت مقدره للقطاع قبل تخفيضها الى ٨ مليون جنيه ، كانت تمثل اقصى ما يمكن عمله من تخفيض .. لاننا قد خفضنا ٤٥ ٪ من احتياجات القطاع .. ان لدى مواد معينه كالاطارات مثلا معتمد لها ٣ر٣ مليون جنيه .. وهذه لا يمكن تخفيضها .
وبند قطع غيار السيارات فى حاجه الى ٧ مليون جنيه .
فالارقام المتعلقة بهذه البنود محدده .. ولا توجد مرونه فى داخل القطاع تتيح اجراء اى تخفيض .. فنحن بعد ان خفضنا العشرة مليون جنيه الى ثمانيه وصلنا الى درجه العجز بالنسبة لاجراء اى تخفيض آخر ..

السيد الرئيس :

كم تبلغ نسبة الـ ٤ ٪ من الـ ٨ مليون جنيه ... ؟

المهندس محمود يونس :

انى لا اتكلم على الثمانيه .. فبعد ان وصلنا لهذا الرقم سوف تصبح لدينا مسائل كثيرة معطله .

السيد عباس رضوان :

ان نسبة ٤٪ تمثل ٣٢٠ الف جنيه ٠

السيد الوئيس :

نحن متنازلون عن الـ ٣٢٠ الف جنيه ، ولنقفل باب المناقشه فى هذا الموضوع ٠

السيد / زكريا محى الدين :

لقد كنا اعفينا قطاع المقاولات من اجراء اى تخفيض حتى يتمكن القطاع من مواجهه اتمام المصانع والانشاءات المطلوبه منه بالكامل ـ ولكن يمكن تخفيض اعتماداته مليون جنيه تقريبا تضاف الى الـ ١٤ مليون جنيه ٠٠

ان خلاصه الموقف فى النهاية تضع امامنا ٢٧ مليون جنيه وكيفيه مواجهة هذا الرقم ـ ان اقتراح السيد الرئيس بتخفيض ٤٪ يجعل الرقم ١٤ مليون فقط ٠٠

السيد الوئيس :

بالاضافة الى الـ ٢١ مليون الاخرى ٠

السيد زكريا محى الدين :

لا بد ان نواجه العجز النهائى عن طريق صندوق النقد الدولى ٠

الدكتور عبد المنعم القيسونى :

فى تقديرى ان احتمال الحصول على قرض من البنك الدولى وارد ٠٠

السيد الوئيس :

لقد اطلعت على المناقشه التى تمت بينكم وبين ممثلى صندوق النقد الدولى ٠٠ وانتم تعترضون على تخفيض سعر الجنيه ، وهم يطلبون تقرير رسوم على السلع المستورده ٠٠

الدكتور عبدالمنعم القيسونى :

لقد طلب الصندوق فرض رسم على السلع المستوردة خلاف السلع التموينيه والسماح بارتفاع الاسعار المحلية .. ويشير البنك الى تحديد الانفاق المحلى ، او تحديد اعتماد الحكومه على الجهاز المصرفى .. وقد اطلعلى مشروع الميزانيه .. فاذا سار بدون تجاوزات ، فان هدفنا يصبح مثلا فى فرض رسوم على التحويلات غير المنظورة كالسياحه ..

السيد / الوئيس :

ما معنى الوسم ؟

الدكتور عبدالمنعم القيسونى :

ان ذلك يعنى انه اذا كان الوسم بنسبة ٢٠٪ .. ولدينا منها ١٠٪ جاهزة فلنفرض رسما اضافيا بنسبة ١٠ ٪ ..

لقد كانت تجربة الصندوق معنا غير مشجعه فى عام ١٩٦٢ ، ١٩٦٤ .. ونحن اكبر دوله مقترضه من الصندوق بالنسبة لحصتنا فيه ، فقد اتفقنا على الا نتجاوز حدود السحب من الجهاز المصرفى فى حساب الحكومه ، ولكننا لم نلتزم بهذا الاتفاق .. ويرغب الصندوق فى ان نضع حدا على الائتمان سواء بالنسبة للحكومه او القطاعات المختلفه ـ كقطاع الاعمال ، وبنك الائتمان الزراعى " بنك التسليف " لكننى اعتقد ان الهدف هو الحكومة اساسا ، فاذا تم اعتماد الحكومه على الجهاز المصرفى وفقا لمشروع الميزانيه ، ومع تجاوز الـ ٥٠ مليون جنيه ، وذلك تقديرى للمراحل من ٦٦/٦٥ ، ٦٧/٦٦ فان الحدود المقترحه تعتبر حدودا مقبوله لكن النقطه الاساسية هى المتعلقة بالاسعار .. فهل سنقبل ارتفاع الاسعار الداخليه ..

فبالنسبه للسيارات تصل النسبه المطلوبه الى ١٠٪ ، وبالنسبه للسلع الهندسيه بصفه عامه ـ التى يدخل فيها استيراد بحوالى ٥٠٪ ، ٦٠ ٪ ترتفع ١٢ ٪ .

السيد الوئيـــس :

ما هو المبلغ المتوقع الحصول عليه – كقرض من الصندوق ؟

الدكتور عبد المنعم القيسونـى :

ان حق العضو فى السحب يتوقف على حصته ، وحيازة الصندوق على هـذه الحصـه .

وفى شهر مايو فان اقصى حد يمكن سحبه حوالى ٧٠ مليون دولار .

السيد / الوئيـس :

الا يمكن زيادة حصتنـا ؟

الدكتور عبد المنعم القيسونـى :

لقد زدناها من ١٢٠ مليون دولار ، الى ١٥٠ مليون دولار .

السيد الوئيـس :

الا يمكن زيادتهـا مـرة اخـرى ؟

السيد الدكتور عبد المنعم القيسونى :

فى اعتقادى ان ذلك امر صعـب ..

اما بالنسبة للبنك الدولى فهناك احتمال ، فقد كانت الروح طيبه ، ولكـن الموضوع متوقف على تسوية موضوع " شل " والتعويضات .

السيد الوئيـــس :

ماذا كان يهدف " وودز " من كلامـه ؟

الدكتور عبد المنعم القيسونى :

لقد اعترض على الصناعه المملوكه للقطاع العام ، الا اذا كانت كهرباء ، اوسكة حديد ، أو موانى ، او سماد ... ولقد شجعنا ذلك على محاوله تمويـــل السماد تمويلا مشتركا مع البنك الدولـى ..

وبالنسبة للزراعه فلدينا مشروع الصالحية ، والاصلاح الزراعى يمكن السير فيهما عن طريق احدى مؤسسات البنك الدولى بقروض على ٥٠ سنه ، وبفائدة ١٪ .

السيد الوئيس :

لقد قيل هذا الكلام منذ ثلاث سنوات .. ونحن ندور فى المسأله ثم نعود الى اصلها .. وفى رأيى انه لو اتجهت امريكا الى الضغط علينا ، فسوف لا نحصل على قرض من هنا او من هنا .. فان الحكومه الامريكية تسيطر على صندوق النقد ، والبنك .

الدكتور عبد المنعم القيسونى :

الواقع انى لا اقول هذا الكلام باعتبارى موظفا سابقا فى الصندوق ، ولكن العلاقات كانت دائما طيبه بيننا وبينه .. والصندوق يعتمد فى تمويله على مساهمات الدول الاعضاء ، وتكون لديه بعد ذلك حرية التصرف .
وقد لجأنا الى الصندوق بعد سنه ١٩٥٦ واستطعنا ان نحصل منه على قروض ، ولجأنا اليه ايضا سنه ٦٢ ، ١٩٦٤ .. وكما سبق ان ذكرت فان اعتمادنا على الصندوق يتم بدرجه اكبر من اعتماداى دوله اخرى عليه بالنسبة لحصتها ... ولا توجد سوى " شيلى " التى تتساوى معنا فى القروض التى حصلت عليها بالنسبة لحصتها ..
اما بالنسبة للبنك الدولى فانه يعتمد فى مصادر تمويله على المبالغ التى يقترضها من اموال البترول ، والصلب ، واموال الدول المختلفه .. ويتبع البنك قاعدة رئيسية ، تقضى بالامتناع عن اقراض الدول التى تؤخر ولا تدفع تعويضات .. وقد قامت اليونان ببعض التأميمات ولم تدفع تعويضات ، ولا يقرضها البنك ، بالرغم من انها عضو فى حلف الاطلنطى .
وقد اتفقنا مع البنك على انه عندما نسوى العملية المتعلقة بالتعويضات ونتفق على طريقة مقبوله لدفعها ، فانه يمكن بعدها الحصول على قروض .. ونحن الآن بصدد انهاء موضوع شل ، وهناك مشروع معروض على السيد الوئيس بتسويه هذه المسأله ، وفى اعتقادى انه لو امكن انهاء هذه المسألة ، فان امكانيه الاتفاق مع البنك الدولى تصبح سهله .

السيد الوئيـــس :

ان الاتفاق مع البنك الدولى يتوقف على نقطتين :

١ ــ الرســـوم المطلوبـــه .

٢ ــ حدود الائتمان المصرفى .

الدكتور عبدالمنعم القيسونى :

الرسوم الاساسية للاسعار ..

السيد الوئيـــس :

هل توجـد عقبـات اخـرى ؟

الدكتور عبدالمنعم القيسونى :

ان الشروط الاخرى بسيطة ، ومقبوله ، واذا رغب السيد الوئيس ، فانـــنى على استعداد لموافاة سيادته بكشف مقارن غـدا .

فهناك ، شرط مثلا بالنسبة لاعانه الحكومه للسلع التموينيه يقضى بعدم تجـاوز الاعتمادات المدرجه فى الميزانيه ، فنحن ندرج ٣٥ مليون جنيه ، ونصـل احيانـا الى ٥٠ مليون جنيه .

وطلبهم فى هذه الناحيه معقول ، ويتمشى مع الاصول السليمـه للميزانيه اذا ارتفعت اسعار بعض السلع ..

وهناك بعض الشروط الاخرى ، كرفع سعر الفائده .. لكنها جميعا قابلـة للمناقشة .. فوسائل تشجيع الادخار مثلا .. نجـد ان الحكومه تسيـــر فى هذا الموضوع ..

السيد زكريا محى الديـن :

هـــذه هى الصورة النهائية لمبلغ الـ ٢٨ مليون جنيه .. فاذا خفضـت القطاعات النسبة المقترحه (٤٪) فتصبح الحصيلة ١٤ مليون جنيه بالاضافة الى ٥ مليون جنيه قيمه تسهيلات القروض ..

ثم يكون هناك ٩ مليون جنيه تحول الى الشرق وتمثل زيادة مديونيه علـى الـ ١٨ مليون جنيه .. ويجب على السيد امين حلمى ان يأخذها فـــى

اعتباره لدى سفره على رأس البعثه الى الاتحاد السوفييتى .

الدكتور عبد المنعم القيسونى :

ربما لا نحتاج الـ ٩ مليون جنيه .. حتى لا نضغط اكثر من اللازم على الدول الشرقيه .

وبالنسبة للحوم فسوف يكون التخفيض فى الاستيراد .. وليس الاستهلاك ..

الدكتور كمال رمزى استينو :

لا يمكن حل هذه المشكلة فى شهر او سنه ، فاللحوم المستورده تعتبر رخيصه الى حد كبير ، وتخفيض المستورد منها سوف يمثل تخفيضا حقيقيا للاستهلاك .

الدكتور عبد المنعم القيسونى :

ان الدكتور استينو يحبذ التخفيض من الجوت ، فالاكياس يمكن استخدامها اكثر من مرة ،

وقد كنا نستورد جوت بحوالى ٦ مليون جنيه اما اليوم فقد كان المطلوب ٧ر٧ مليون جنيه ، ويقترح السيد رئيس الوزراء تخفيضه الى ٧ر٥ مليون جنيه وفى اعتقادى انه لن تكون هناك ايه صعوبه او ضغط فى ذلك .

ولدى بيان بالمخزون فى بنك التسليف وفى رأيى انه يقدر بحوالى ١١ مليون جنيه F. O. B. وسعر البيع حوالى ١٥ مليون جنيه .

السيد عبد المحسن ابو النور :

ان الموضوع لا يبحث بهذا الشكل .. فان مبلغ الـ ١١ مليون جنيه يوصلنا الى نوفمبر لاننا نشترى من نوفمبر الى نوفمبر .. اى سنه زراعيه .. والقمح والارز هذا العام يدخل ضمن الموجود حاليا .. وبعد ذلك نبدأ الشراء للعام القادم كله .. فالموجود حاليا يتضمن جزءا للسنه القادمه .. ولذلك قبلنا التخفيض .

السيد /د . عبد المنعم القيسونى :

ان الاستيراد يتراوح ما بين ٤ مليون جنيه و ٦ مليون جنيه .. وهذا يختلف عن الـ ١١ مليون جنيه .

السيد / عبدالمحسن ابو النور :

ان استهلاك القمح زاد ٠٠ وانتاج القطن زاد ايضا ٠٠ وقد خفضنا فى العام الماضى من ١٨٠ مليون روبيه الى ٦٠ مليون روبيه ٠٠ ونحن وافقنا على تخفيض ٢ مليون جنيه ولا نستطيع اكثر من ذلك ٠

السيد المشير عبدالحكيم عامر :

يمكن ان تخفضوا من ٧ر٧ مليون جنيه الى ٥ مليون جنيه ٠

السيد عبدالمحسن ابو النور :

لقد حسبناها على اساس اننا سنعيد استخدام " الاجوله " مرة اخرى ونحن لا نستفيد منها كثيرا ٠٠ وانما قطاع التموين هو المستفيد الاكبر ٠

السيد /د ٠ كمال رمزى استينو :

ان ٥ر٣ مليون جنيه من بين الـ ٥ مليون جنيه جوت للمصانع ٠

السيد الرئيس :

يمكن ان نعمل على اساس عجز اضافى ١٠ مليون جنيه ٠

السيد زكريا محى الدين :

١٠ مليون جنيه عجز زيادة على العجز الموجود ٠٠ لقد كنت ارغب فى تحويل هذا العجز الاضافى من الغرب الى الشرق ٠٠ ولكن قد يكون ذلك صعبا ٠

وقد ضغطنا الاستخدامات اقصى ضغط ممكن ٠٠ واى ضغط آخر سيكون له اثر داخلى ٠٠ اما كل ما فعلناه فانه لا يؤثر على الاستهلاك ٠٠ والتموين مثلا لا يمكن تخفيضه ٠

السيد المشير عبدالحكيم عامر :

ماهو المبلغ الذى نستورد به لحوما ؟

السيد زكريا محى الدين :

٨ مليون جنيه ٠٠ ونحن سنخفض استخدامات التموين بنسبة ٤٪ ايضا ٠

السيد المشير عبد الحكيم عامر :

ان الاخ عبد المحسن يقول انه يستطيع ان يغطى الاستهلاك كله ٠

السيد / عبد المحسن ابو النور :

كلا ٠٠ وانما نحن اتفقنا على ٣٠ ألف رأس ٠٠ ولا بد أن يستورد جزءا من الصومال ٠

السيد الدكتور كمال رمزى استينو :

ان ٣٠ ألف رأس تمثل ٤ آلاف طن فقط ٠٠ ونحن كنا نستورد ١٨ ألف طن لحوما مجمده ٠٠ والمقرر هذا العام هو استيراد ١٢ ألف طن من اللحوم المجمده و ٥٠ ألف رأس ماشية من الصومال تعطينا ٧ آلاف طن لحم وحوالى ١٠ آلاف طن لحم جملى ٠٠ اى اننا نحتاج الى ما يقرب من ٣٢ ألف طن وهى كميه كبيرة ٠٠ ثم ان سعر اللحم الصومالى والجملى ارخص ٠٠ فاذا خفضنا كميه اللحوم المستوردة سيكون لذلك رد فعل شديد ٠

السيد / عبد المحسن ابو النور :

ان الـ ٣٠ ألف رأس توفر ٢ مليون جنيه ٠

السيد / الرئيس :

يمكن ان نسير على اساس عجز اجمالى ٣٠ مليون جنيه ٠

السيد / د ٠ عبد المنعم القيسونى :

كيف يكون التوزيع ؟ ٠٠ واضح ان توزيع الحصص المقترحه فى المذكرة الثانيه هو نفس التوزيع الذى عرضناه فى الاسبوع الماضى واجرينا عليه التحويل من بلاد العملات الحرة الى الاتفاقيات مع خفض ٤٪ من كل بند من بنود الكشف الاول ٠

السيد /د٠ مصطفى خليل :

اعتقد انه قد حدث لبس فى عملية توزيع النقد الحر والاتفاقيات ٠٠ فقد خفضت حصه الصناعه من النقـــد الحـر الى ٧٠٫٩ مليون جنيه ٠٠ وزادت حصتها فى الاتفاقيات من ٤٠ مليون جنيه الى ٦٦ مليون جنيه ٠٠ والدكتور القيسونى يقترح ان تخفض النقد الحر الى ٤٣ مليون جنيهـا وان نرفع الاتفاقيـــات الى ٨٢ مليون جنيه ٠٠ وهذا حـل لن نحققه لاننا لن نستطيع الحصـــول على خامات قيمتها ٨٢ مليون جنيه من بلاد الاتفاقيـات ٠

السيد الوئيـــس :

الموجود فى المذكرة للصناعه من النقد الحـر ٧٠٫٩ مليون جنيه ٠

السيد د٠ مصطفى خليل :

لقد تغير الرقـــم ٠

السيد /د٠ عبدالمنعم القيسونى :

ان الاقتراح الذى عرضناه فى الاسبوع الماضى ونوقش فى لجنه الاسعار والاجـور وفى لجنه الخطه كان يخصص للصناعه ٦٠ مليون جنيه نقدا حرا و ٥٠ مليـــون جنيه اتفاقيات ٠٠ اى ان المجموع ١١٠ مليون جنيه ٠٠ وكان هناك مبلـــغ معلق قدره ٤٥ مليون جنيه منه ٢٠ مليون جنيه من النقد الحر و ٢٥ مليـــون جنيه اتفاقيـات ٠٠ اى ان مجموع النقد الحـر للصناعه ـ اذا ووفق علـــى كل المبلغ المعلق ـ ٨٠ مليون جنيه ٠٠ وفى اجتماع لجنه الاسعار والاجـــور وافق الدكتور مصطفى خليل على تخفيض ١٨ مليون جنيه من السلع الهندسيـــة ٠٠ وفى تقديرنا ان هذا المبلغ كله او معظمه من المعلات الحـرة ٠

السيد د٠ مصطفى خليل :

ان تخفيض السلع الهندسية ١٠ مليون جنيه وليس ١٨ مليون جنيه ٠

السيد / د ٠ عبد المنعم القيسوني :

اذن ينخفض مبلغ الـ ٨٠ مليون جنيه الى ٧٠ مليون جنيه عملة حرة ٠٠ وقد كان هذا قبل التحويل ٠٠ ثم ورد بعد ذلك اقتراح ان نحول ٢٧ مليون جنيه ٠٠ فاذا انقصنا ٢٣ مليون جنيه من الـ ٧٠ مليون جنيه يتبقى للصناعه ٤٧ مليون جنيه ٠

السيد /د ٠ مصطفى خليل :

لقد تقدمنا فى البدايه بمبلغ ٢٢ مليون جنيه اتفاقيات ثم رفعناه الى ٦٦مليون جنيه ٠٠ وارجو الا نتخذ قرارا بتوزيع الحصص الى ان تأتى البعثه من الاتحاد السوفيتى ويتضح الوضع ٠٠ اننا جميعا نوجو ان نتمكن من استيراد كل ما يمكن من الشوق ٠٠ ونحن لدينا قائمه بمبلغ ٦٣ مليون جنيه ٠

السيد / د ٠ عبد المنعم القيسوني :

لقد حاولت ان اترجم الميزانيه التقديريه الى التنفيذ العملى مع مراعاة السيوله المتوفرة فى النقد الحر وبلاد الاتفاقيات ٠٠ فاذا التزمنا بهذه الارقام مع افتراض وفر قدره ٢٨ مليون جنيه وليس ٢٠ مليون جنيه فقط فان الميزانيه تتوازن باكاد ٠

اننا نتفق على الجزء الاكبر من التسهيلات المصرفيه كما جاء بمحضر لجنة البنوك الذى رفعته لسيادتك ٠

وهناك صعوبه اضافيه نشأت من التوجيه الخاص بالـ ١٠ مليون جنيه لاننا اذا لم نوفر الـ ٢٨ مليون جنيه لا بد ان نبحث عن وسيلة لتوفير الـ ١٠ مليون جنيه ٠٠ والرقم المقترح هنا من العملات الحرة هو اقصى ما يمكن تدبيره ٠

السيد / زكريا محى الدين :

هناك احتمال ان تتأثر الميزانيه اذا لم نتمكن من تحويل الـ ٢٧ مليون جنيه من الغرب الى الشوق وهذه الميزانيه فيها تفاوت ٠٠ فكيف يطلب الدكتور مصطفى خليل ان ننتظر ولا توزع الحصص ؟

السيد /د • مصطفى خليل :

ان البنود كلها معروفة •• واذا لم نستورد شيئا من الشرق فنستورده من الغرب •• فارجو ان نترك هذه العملية للجنه الخطه لتناقشها بالتفصيل •

السيد الوئيس :

يعاد النظر فى هذه العملية بعد عوده البعثه على ضوء نتائج رحلتنا فاذا لم تحقق ما نطلبه يمكن ان نضع حلا آخر •

وانا اقول ان النتائج التى وصلنا اليها فى هاتين الجلستين تعتبر نتائج طيبه بصرف النظر عن وجود عجز قدره ٣٠ مليون جنيه لان هذه هى المرة الاولى التى نعمل ونحقق فائضا •• فلاول مرة تزيد الصادرات عن الواردات بـ ٤٠مليون جنيه او ٤٥ مليون جنيه •

وهذه تعتبر نقطه بدايه طيبه جدا •

السيد / زكريا محى الدين :

هناك نقطه خاصه بالسيوله •• فقد اشار السيد الوئيس انه لا بد ان يكون لدينا مبلغ سائل •• وفى هذه الصورة يصعب ان نوفر مبلغا سائلا للحركة المرنه •• وقد اقترح الدكتور القيسونى ان نحول جزءا من الذهب فى حدود مبلغ ٥ مليون جنيه يكون ثابتا بصفه دائمه •• وكلما صرف منه جزء يعود ثانيه اليه •

السيد الوئيس :

ان ما يصرف لن يعود •• والا فلماذا لم يعد مبلغ الـ ١٥ مليون جنيه ؟

السيد / د • عبدالمنعم القيسونى :

لاننا نوجه ٤٠ مليون جنيه للسلع التموينيه •

السيد / الوئيس :

اننا سنحصل على ١٥ مليون جنيه من الكويت •

السيد / الدكتور عبدالمنعم القيسونى :

سندفع هذا المبلغ لتسديد متأخرات البنوك والمزودين لغايه اكتوبر ١٩٦٥ ..
وبعد ذلك سندفع كل شهر مستحقات شهر ونصف .. وهذا اقل مبلغ يمكن ان ندفعه .

السيد الوئيس :

ان العراقيين سيطالبون بمالهم .. وهذا واضح من اتجاههم .

السيد /د . عبدالمنعم القيسونى :

هذا ايضا فى الحسبان .. ونحن لدينا ودائع من العراق ومن الكويت ومن البنك العربى وقد اجرينا اتصالات على مستوى سياسى مع الروس بالنسبة لنا روندى بانك .

السيد / الوئيس :

الا توجد دوله واحدة لم نقترض منها ؟
(ضحك)

السيد / د . عبدالمنعم القيسونى :

توجد .. وكذلك توجد دول تقترض منا مثل اندونيسيا .

السيد / الوئيس : (موجها الحديث الى السيد الدكتور القيسونى)

تباحث مع التشيك بشأن اقساط الاسلحه .

السيد / د . عبدالمنعم القيسونى :

ان التشيك لا يضيرهم تأجيل هذه الاقساط .. ويجوز الا نطلب تأجيلها طول المده .

السيد / المشير عبدالحكيم عامر :

نحن تكلمنا معهم على التأجيل لمده سنتين ويمكن ان نطلب التأجيل لمدة ثلاث سنوات .

السيد / زكريا محى الدين :

يمكن للدكتور مصطفى خليل ان يشرح ما يترتب على انقاص السلع الهندسية .

السيد الرئيس :

لننتهى اولا من النقطه الخاصه بالصندوق .

السيد / د . عبدالمنعم القيسونى :

لقد كنت اتوقع الموافقة على تحويل عشرة ملايين جنيه من الذهب .. ولكن ووفق على خمسه ملايين جنيه فقط .. ويوجد لدى مشروع تنفيذى للميزانية يوضح ان ندفع ٣٠٥ مليون جنيه من العملات الحرة بعد دفع المصروفات غير المنظورة على اساس ان الميزانيه تتضمن تصدير ٥٠٠ ألف طن ارز قيمتها ٢١٤ مليون جنيه ..

وبالنسبة للتسهيلات المصرفيه ارجو ان نعيد النظر فى الاقتراح الذى عرضناه فى الاسبوع الماضى الخاص بتخفيض التسهيلات المصرفيه لان كل ما ندفعه هو ٦١٫٨ مليون جنيه .. وبذلك فان جمله الوارد المتاحه والتسهيلات المصرفيه ٢٧٥ مليون جنيه .. وبذلك يكون العجز ٢٩ مليون جنيه .

انى اقترح ان نتفق مع الهيئات الحكوميه التى تضمن الموردين والتى يستحق لها ٣٩ مليون جنيه – على تأجيل سداد هذا المبلغ او الجزء الاكبر منه .. وقد اجرينا اتصالات مع المانيا الغربية اليوم وواضح ان لديها استعدادا .. وكذلك انجلترا مستعده ايضا .. والمجموعه قد تكون مع امريكا .

السيد الرئيس :

وما هو موقف اسبانيا ؟

السيد / د . عبدالمنعم القيسونى :

اسبانيا وافقت .. ولكنها ليست ضمن العملات الحرة .. اما بالنسبة لايطاليا فان مشروع الاتفاق موجود الآن الى أن نتفق على موضوع شركة " ايني " .. والبنك التجارى الايطالى سيقرضنا على خمس سنوات لنسدد للموردين استحقاقاتهم ويصبح البنك هو الدائن .. ونسدد له الدين على

خمس سنوات ٠٠ كذلك فان فرنسا لديها استعداد طيب وصفقه القمح تعتبر اكبر صفقه ولكنها قابلة للمناقشه ٠٠ اى ان لدينا الآن ايطاليا والمانيا الغربية وفرنسا وانجلترا ٠٠ اما الولايات المتحده او بنك التصدير والاستيراد فليس مونا فى العملية ٠

وهناك اقتراح بان تسدد الديون الصغيرة للدول الاخرى ٠٠ فنحن مدينون لست دول بمبالغ صغيرة مجموعها حوالى ٢ مليون جنيه ٠٠ فاذا سددنا هذه المبالغ نركز تعاملنا مع خمس او ست دول هى امريكا وانجلترا وفرنسا والمانيا وايطاليا ٠٠ اما الدول الاخرى فان الموردين فيها يدينوننا بمبلغ ٢ مليون جنيه علاوة على المتأخرات المصرفيه التى تبلغ ٥ر١ مليون جنيه ٠٠ فيمكن ان نسدد الاثنين او احدهما ٠

السيد الوئيس :

كم قيمه الذهب ؟

السيد / د ٠ عبدالمنعم القيسونى :

٦٠ مليون جنيه بسعر الصرف الجديد ٠

السيد الوئيس :

هل يساعدنا ان نحول ٥ مليون جنيه منه ؟

السيد / د ٠ عبدالمنعم القيسونى :

يساعدنا اذا اخذناه ولم نسدد للموردين الصغار لان ستكون لدينا حينئذ سيوله ٠٠ فاذا كنا سنشترى وندفع نقدا يمكن ان نحصل على تخفيض ونحن نشترى البن مثلا بالنقد فنحصل على ١٢٪ تخفيضا ٠

السيد / الوئيس :

هل ترى ان نسدد من هذا المبلغ الديون الصغيرة ٠ ؟

السيد / د ٠ عبدالمنعم القيسونى :

لن نسدد منه وانما سنحتفظ بسيوله ٠

السيد / زكريا محى الدين :

لقد كنت اقصد تخفيض ٥ مليون جنيه من قيمه وارداتنا باستمرار ..
وفى رأيى انه يمكن تخفيض الـ ١١٠ مليون جنيه المخصصه للتموين الـــى
١٠٤ مليون جنيه مثلا ..
اما بالنسبة لتسديد الالتزامات ، فاننى اشك فى امكانيه تحديدها مرة اخرى ..
ونحن نرغب فى ان يبقى مبلغ الـ ٥ مليون جنيه ثابتا .

السيد / د . عبد المنعم القيسونى :

نحن مدينين للسويد بمبلغ ٣٥٠ ألف جنيه .. وقد رفع سعر الفائدة الـــى
١١٪ عن المتأخرات ومدينين لبلجيكا بـــحوالى ١٨٠ ألف جنيه .. فـــاذا
تمت اتفاقيه البترول فسوف نتمكن من الحصول على ٧٠ مليون دولار ..

المهندس صدقى سليمـان :

اذا انتهى الامر مع الولايات المتحده الامريكيه الى صدام مباشر وصريـــح
فسوف تستخدم كل ما فى وسعها للضغط علينا ، وبصفه خاصه الضغـــط
الاقتصادى .
فهل نحن فى حاجه الى اى احتياطى من الذهب لمقاومـه هذا الضغـــط
الذى نفترض انه لن يكون لفترة قصيرة ؟ ولكنه سيستمر لفترة طويلة ؟
ان الذى ارجوه الا نستخدم الذهب فى اى ناحيه ..
ان علينا ان نبذل محاوله للحصول على تسهيلات قصيرة الاجل ..
وحبذا لو استطعنا الحصول على تسهيلات تمتد الى ١٠ أو ١٥ أو ٢٠ سنـه
.. اذ أنه يمكن بهذه الوسيلة تمهيدا لطريق امامنا للملاءمـه بين احتياجاتنا
وبين التزاماتنـا ..

السيد / الرئيـــس :

الواقع ان هناك استحاله للحصول على تسهيلات تمتد الى ١٠ أو ١٥ أو ٢٠ سنه
لقد طلبنا من الاتحاد السوفييتى تأجيل بعض الاقساط لمده سنتين ، فلـــم
تكن هناك استجابه ـ والا فاننا سنجد انفسنا فى موقف مماثل لموقـف غانـــا
اليوم ، فهناك مؤتمر فى لندن دعيت اليه الدول الدائنه لغانا لبحث ديونها
نظرا لعجز غانا عن الوفاء بهذه الديون . فاذا وصلنا الى هذا الحـــال

فاننا نكون قد افلسنا •

المهندس صدقى سليمان :

يقول رجال الاقتصاد ان من حق المدين ان ينام وهو مطمئن •

السيد / الوئيس :

ان اليهود هم الذين يقولون ذلك •

(ضحك)

الواقع انه كما سبق ان ذكرت فى الاجتماع السابق لا بد من عمل حد اقصى للقروض والتسهيلات المصرفيه خلال العام القادم حتى لا نجابه بموقف مشابه لموقفنا اليوم •

فهل تم بحث هذا الموضوع ؟ •

وهل تم اعداد مقترحات بشأنه ؟

السيد / زكريا محى الدين :

اننى اتصور ان هذا الامر يمكن حله اذا سرنا حسب خطه هذا العام •

فان كان سيوجد فائض فى الميزان الحسابى نواجه به التزاماتنا •• ففى تقديرى ان الموقف سوف يكون سليما الى حد بعيد •

ولنضع فى التقدير الخطه الاستثمارية الجديدة التى سيكون فيها عجزا قدره ٥٠٠ مليون جنيه وفى رأيى ان العجز لن يتجاوز هذه الصورة •

السيد الوئيس:

اننا نرحل من هذه السنه الى السنه القادمه ، بالاضافة الى التسهيلات •• فالى اين سنصل ؟

ان الذى يدفعنى الى هذا الكلام انها ليست المرة الاولى التى نثير فيها هذه الامور فقد اثير مرات ومرات ، ولم ينفذ •• والنتيجه النهائية انه لا احد يعرف الصورة بالكامل ••

فما هو الحد الاقصى للمديونيه ؟

ان الاقتصاد لابد ان يواجه هذا الموقف ، بحيث يلتزم كل قطاع به ••

السيد زكريا محى الدين :

ان لجنه الخطه تبحث هذه الامور ، وقد تضمن المحضر الاخير لها استعجال القطاعات لكى ترسل البيانات الخاصه بها لتحديد الحد الاقصى للمديونية حتى سنه ١٩٧٢ .

السيد / د . عبدالمنعم القيسونى :

ان المديونيه سوف تزيد .. لاننا ان كنا سنقترض لتنفيذ الخطه القادمة ما قيمته ٥٠٠ مليون جنيه ، ولا تسدد كل التزاماتنا سنويا لكننا نسدد جزءا منها فقط ، فمثلا سوف نسدد هذا العام حوالى ٤٠ مليون جنيه من الالتزامات ثم نقترض قيمه السلع الاستثمارية كلها وتبلغ قيمتها ١٢٠ مليون جنيه ندفع منها نقدا ٢٥ مليون جنيه .

السيد الوئيس :

لا مانع من الزيادة او النقص فيما نحصل عليه من قروض ، ولكن ينبغى ان نكون على علم .. فيمكن قبول الزيادة فى بند كذا ، او لا يمكن قبولها .. ولكن الاساس ان نعرف ماهو الحد الذى نقف عنده بالنسبة لحجم المديونيه كل عام . كذلك ينبغى ان نكون على علم بالتزامات الاعوام القادمه ..
وعلى هذا الاساس هل يمكن العوده الى وجود التزامات تقدر بمائه واربعين مليونا من الجنيهات .. ؟
اننى ارى اننا لا نستطيع الموافقه على ذلك .. اننا نريد اقتراحات بحيث يصبح معروفا لنا قيمه القروض ، والتسهيلات المصرفيه التى وصلنا اليها .. حتى يتسنى لنا تحديد قيمه هذه القروض والتسهيلات .. وذلك الامر يستدعى ان نحسب ميزان المدفوعات سنويا من ناحيه الصادرات والواردات — والالتزامات وكيفيه موازنه هذه العملية .. وفى اى سنه يمكن تحقيق هذه الموازنه .

السيد / زكريا محى الدين :

ان اطار الخطه الجديدة يوازن الميزان الحسابى فى سنه ١٩٧٢ وتتبقى مديونيه قدرها ٥٠٠ مليون جنيه .. ولكن هذا المبلغ كان فى الحقيقه ٣٥٠ مليون جنيه فقط ، ثم اضيفت اليه بعض المشروعات التى رحلت الى سنوات قادمه — وهذه المشروعات تحت الدراسه الان فاصبح اجمالى المديونيه ٥٠٠ مليون جنيه .

الدكتور عبدالمنعم القيسونى :

ان العامل المؤثر على موقف المديونيه هو مجموع الانفاق العام ، والقوات المسلحه من ناحيه اما العامل الآخر فهو تحقيق اهداف الانتاج ..

لقد كان الانتاج المستهدف فى الخطه الاولى ٣٦٠٠ مليون جنيه منه ٢٦٧٠ مليون جنيه انتاجا سلميا ، الذى تحقق ٢٣٦٨ مليون جنيه اى ان هناك عجزا قدره ٣٠٠ مليون جنيه تقريبا فى الانتاج .

وحين نقول اننا حققنا ٩٥ ٪ ، وهى نتيجه مشرفة ، لكن نسبة الـ٥٪ التى تمثل عجزا قدره ١٥٠ مليون جنيه لا يمكن الاستهانه بها .. وحين يتحقق عجزا فى الانتاج السلعى عموما قدره ٣٠٠ مليون جنيه فان ذلك ينعكس بالضرورة ـ على التصدير ، وبالتالى يسىء الى قدرتنا على التصدير وموازنه الميزان الحسابى .

لذلك ينبغى ان نعمل كل ما يمكن لتحقيق اهداف الانتاج ..

لقد حققنا اهداف الاستثمار .. بينما قلت اهداف الانتاج فى الصناعه والكهرباء والبترول ..

السيد الرئيس :

على اساس الانتاج نحدد الصادرات ايضا .

الدكتور عبدالمنعم القيسونى :

ان العوامل الثلاثة مترابطه بعضها ببعض .

١ ـ الانتاج

٢ ـ الاستهلاك

٣ ـ التصدير

السيد على صبرى :

اود ان اصحح رقما يعطى صورة عكسية :

فالقول باننا حققنا اهداف الاستثمار يقتضى ان نحسب قيمه الانتاج بالاسعار الجاريه .

فان هذا خطأ لاننا لم نستثمر بالفعل ١٥٠٠ مليون جنيه بالاسعار الجارية .. ويؤدى الى صورة عكسية مؤداها اننا حصلنا على مدخرات ولم تحقق انتاج .

هذه صورة عكسيه لان معامل الاستثمار كان خاطئا .. فلو اننا حسبناها بطريقة صحيحه فاننا نجد ان معامل الانتاج كان فيه تحفظ وان ما تحقق من انتاج يوازى ما صرف فى الاستثمار فعلا .

د . عبدالمنعم القيسونى :

لا شك انه قد حدث عجز فى الانتاج قدره ٣٠٠ مليون جنيه ..

السيد على صبرى :

عندما نستثمر ١٥٠٠ مليون جنيه بالاسعار الجارية ، فانه ينبغى ان نحسب الانتاج بالاسعار الجارية .. او ان نحسب الاستثمار بالاسعار الثابته .. ولكن لا ينبغى ان نحسب بصورتين متضادتين .

الدكتور مصطفى خليل :

هناك نقطه اخرى اود ان اعلق عليها ..

اذ انه حينما نقول ان اهداف الانتاج لم تتحق .. فانه ينبغى معرفة اهداف الاستثمار التى كانت مقررة ، والاهداف التى تحققت فعلا ذلك ان الاهداف التى القيت على عاتق القطاعات كانت اقل من الاهداف المقررة لها بمعنى أن هناك مشروعات متكامله .. ان لم تحصل على الاستثمارات المقررة لها بالكامل فسوف لا تعطى الانتاج المطلوب ، او المستهدف ـ اذ ان أى تخلف فى الاستثمار ينعكس على الانتاج .. وما حدث فعلا كان عبارة عن تخلف فى القطاعات الانتاجيه مقابل الاستثمارات التى خصصت لقطاع الخدمات اذ لا يمكن القول باننا صرفنا ١٥٠٠ مليون جنيه ولكن نصيب قطاع الانتاج السلعى كان اقل من الحد المقرر .. وذلك ينعكس ايضا على خفض الانتاج .. والذى ارجوه الا يتكرر هذا فى الخطه الثانيه ، فالدكتور عبدالمنعم القيسونى ينادى بان نلتزم بارقام الانتاج . فكيف نلتزم ولا نحصل على

الخامات ؟ .

اننى ارى ضرورة بحث الميزانيه النقديه ككل فسوف نحصل على ١٠٠ مليون جنيه تستحق على ٣ سنوات بعد اقامه المصانع .. ولكن السؤال هو؟:

كم من الانتاج سيوجه الى الاستهلاك المحلى ؟

وما هو الاستثمارات المحلية ؟

وما هى اهداف التصدير ؟

لقد درسنا كل هذه الامور فى لجنه الخطه .. وطبيعى انه كلما امكن زيادة التصنيع كلما امكن تحقيق نمو سريع .

ان استثمار ٣٢٠٠ مليون جنيه الواردة فى الخطه الثانيه فانه لا يمكن استثمار هذا المبلغ دون ان تساهم الصناعه فيه بقدر كبير .

على انى ارجو ان نقدم صورة متكامله للمشروعات التى يترتب عليها التزامات وبذلك يتسنى لنا معرفة الاقساط السنويه وحجم التصدير سنويا .

السيد / الوئيس :

ذلك ما نويد الوصول اليه .

السيد المشير عبدالحكيم عامر :

ان التقديرات التى نتوقعها غالبا ما تتسم بالتفاؤل .. وفى رأيى انه يجب ان يكون الميل للتشاؤم .

الدكتور مصطفى خليل :

الواقع انه لا يوجد اى تعصب لنتائج اى مشروع مقدما .. ويمكن ان تتسم تقديراتنا للنتائج بالصورة الحقيقيه .

الدكتور عبدالمنعم القيسونى :

ان هذه الصورة اوضح فى الزراعه منها فى الصناعه فقد كنا متفائلين سنة ٦٠/٥٩ بالنسبة للزراعه وقمنا بتنفيذ مقرر الاستثمارات لكن التفاؤل كان اكثر من اللازم .

المهندس صدقى سليمان :

اقترح ان تخصص جلسة قادمه لمناقشة نتائج الخطه الخمسية الاولى يعرض فيها تقرير التخطيط من تلك النتائج ، ويتضمن هذا التقرير رقمين يصوران المشكلة

٥٩٨ مليون جنيه الزيادة فى الدخل المترتب على الاستثمار .

٥٦٢ مليون جنيه الزيادة فى الاستهلاك .

والفرق ٣٦ مليون جنيه يمثل ما استطعنا توفيرة خلال سنوات الخطه الخمسيه .

ولم ترتفع المدخرات لاكثر من ١٤ ٪ .

والحل الاساسى فى نظرى ان ترتفع المدخرات سنويا بمعدل ٢٪ الى ان تصل الى ٢٥ ٪ حتى يمكن تحقيق التوازن الاقتصادى ، وفى هذا الوقت يمكن تسديد الديون المتراكمه علينا من الخطه الخمسيه الاولى بالاضافة الى الديون التى سوف تستجد من الخطه الثانيه .

السيد / زكريا محى الدين :

ان الدكتور عبد المنعم القيسونى يثير نقطه تتعلق بضرورة الالتزام بالارقام ... ولن تكون هذه النقطه محل مناقشة فنحن متفقون عليها تماما ..

السيد / الرئيس :

ارى اعادة عرض المشروعات الخاصه بموازنه ميزان المدفوعات والتى كان قد اعدها الدكتور القيسونى ، والدكتور شقير ، والدكتور نزيه ضيف .. وحبذا لو امكن عرض هذه المشاريع فى الجلسة القادمه مع تقدير حجم المديونيه والتسهيلات المصرفية المتوقع الوصول اليهما ، وكذلك الموضوع الخاص بالقوات المسلحه ، والاقساط الجارية التى سندفعها كل سنه ..

وسوف لا نعقد اجتماعا فى الاسبوع القادم ، اذ سنكون فى زيارة محافظة البحيرة ، وعليه سوف يكون اجتماعنا يوم الاربعاء ٢٢ يونيو ..

السيد / زكريا محى الدين :

لقد كان الدكتور نزيه ضيف يشير فى المشروع الذى اعده الى انه سيمكن تحقيق توازن مع دفع الالتزامات وهو يلقى العبء كله على الصناعه .

الدكتور مصطفى خليل :

الواقع اننا عرضنا جميع الارقام على الدكتور نزيه ضيف فهو لم يعرض علينا اى ارقام ..

السيد / زكريا محى الدين :

نحن متفقون على اطار الخطه .. وقد كان وكيل وزارة الصناعه حاضرا الاجتماعات التى تم فيها وضع الارقام ..

وهناك خلاف على قدرتنا فى الاستثمار خلال السنوات السبع القادمه ..

فالدكتور مصطفى خليل يطلب استثمارات زيادة ، ونحن لا نستطيع ان ندفع فى السنين الاولى .

الدكتور مصطفى خليل :

ان الخلاف الوحيد يتعلق بتوزيع الاستثمارات على السنين المختلفه .

فالتخطيط يركز الاستثمار بكامل القيمه على سنتين وسوف يؤدى ذلك الى ان تصبح الخطه عشرية وليست سبعيه ..

ولكى نحقق التوازن فى النقد الاجنبى لا بد ان نقدم بعض المشروعات ، ولكن الاستثمار هو ما يلاقيه من اعباء التمويل .

السيد / الوئيس :

سوف نعرض علينا خطه الصناعه .. ، وعندها يمكن ان نتكلم فى الموضوع

السيد / زكريا محى الدين :

استسمح سيادة الوئيس فى ان يشرح الدكتور مصطفى خليل الضغط الواقع على القطاع الهندسى ..

السيد / مصطفى خليل :

بالنسبة للسلع الهندسيه كالثلاجات واجهزة التكييف والراديوهات واجهزة التليفزيون فقد اكتفينا بانتاج ما يمكن تصديرة منها فقط ، فيما عدا الراديوهات الشعبيه .. وهناك تباطؤ فى بيع الراديوهات واجهزة التليفزيون والثلاجات .

لكن الموقف لن يكون خطيرا ..

وبالنسبة لانتاج سيارات نصر ، فسوف ننخفض بالانتاج الى الثلث ..

وسوف نوقف انتاج عربات السكه الحديد والجرارات الزراعيه خلال العام القادم

اما بالنسبة للافران والفسالات والاثاثات المعدنيه فلن ننتج منها شيئا للاستهلاك المحلى لكنها سوف تخصص للتصدير ..

السيد الرئيس :

ان هذا معناه اغلاق المصانع ..

الدكتور مصطفى خليل :

سوف يكون انتاج المصانع للتصدير .. اى ان العمال سيستمرون فى العمل..

السيد / زكريا محى الدين :

ان لدينا اغلب الاحتياجات ، عبارة عن مخزون لا نعرف كيف نصدره ، وسوف يمتصه السوق المحلى فى العام القادم .. فيما عدا السيارات ..

السيد الرئيس :

كم عدد اجهزة التليفزيون الموجوده الآن ؟

الدكتور عبدالقادر حاتم :

هناك ١٣ ألف جهاز مخزون .

السيد / الرئيس :

كم يبلغ الاستهلاك ؟

الدكتور مصطفى خليل :

ان خطه الاستهلاك ٦٠ ألف جهاز .. وقد رتبنا احتياجات النقد على اساس خطه الاستهلاك التى كان الاتفاق قد تم عليها .

اما بالنسبة للمقطورات فسوف ننتج منها للسوق المحلى .. ولن نمس السلع الرأسماليه .

كذلك سنعمل على تحقيق اهداف التصدير .. ونحن نخفض الانتاج الذى كان يطرح فى السوق المحلى لمده سنه واحده ..

السيد / الرئيس :

اذا لم توجد سيارات او اجهوة تليفزيون او ثلاجات او افران .. وتوجد لدينا المصانع الخاصه بها .. اذن من الافضل ان نخلقها ..

السيد / عباس رضوان :

توجد نقطه الـ ٥٠٠ مليون متر من الاقمشه وهى من اجمالى الانتاج الذى يبلغ ٨٠ مليون متر ..

السيد /زكريا محى الدين :

ان اجمالى الانتاج ٥٠٠ مليون متر سوف نأخذ منه ٥٠ مليون متر .
ولكن النقطه هى بالنسبة للمخزون فهل سوف يوجد مخزون فى العام القادم؟

الدكتور مصطفى خليل :

يبلغ المخزون ثلث الانتاج .

السيد الرئيس :

هل المخزون على قدر الطلب ؟

السيد / الدكتور مصطفى خليل :

اننا نتوقع ان يزيد الطلب على اجهزة التليفزيون .

السيد / الرئيس :

لا توجد اجهزة تليفزيون او اجهزة راديو او غير ذلك .. وتوجد لدينا المصانع الخاصه بها التى نتكلم عنها منذ خمس سنوات .. ثم نواجه البلد بهذا الكلام معنى هذا اننا لم ننفذ اى شىء خصوصا ونحن كنا نقول اننا سوف ننتج كذا وكذا .. اى ان هذه العمليات مرتبطة ببعضها وانى فى الحقيقه اعتبر هذا الموضوع موضوعا سياسيا قبل ان يكون موضوع صناعه .

الدكتور عبدالمنعم القيسونى :

النقطه المهمه فى هذا الموضوع هى بالنسبة لمستلزمات الانتاج ٠٠ فهل نحن فى حاجه الى هذا القدر؟

السيد الرئيس :

بحث احتياجاتنا من مستلزمات الانتاج على ان يتم الانتاج على قدر الحاجه ٠٠ ثم اننا قمنا برفع الاسعار ٠٠ ولكن لا توجد البضاعه ٠٠ فالذى يريد ان يشترى سيارة ٠٠ لا يجد سيارات ٠٠ مع العلم ان النقود موجوده مع الناس ٠٠ والذى يريد ان يشترى جهاز تليفزيون ٠٠ لا يجد اجهزة تليفزيون ٠٠ وكذلك الحال بالنسبة للافران ٠٠ معنى هذا اننا نتكلم على غير اساس ٠ كما كان يقول اكرم الحورانى عن الصناعه ٠٠ كما تكلم مع الاخ عبدالحكيم عامر بالنسبه للسيارات رمسيس ٠
وعلى هذا لا يمكن ان نغير الموقف بهذا الشكل ٠

الدكتور عبدالمنعم القيسونى :

فى تقديرى ان مستلزمات الانتاج اللازمه للصناعه كانت باستمرار اقل من هذه التقديرات ٠٠ وقد خصص لها فى السنوات الماضية اعتمادات تقل عن التقديرات وقد سارت الامور ٠

السيد المشير عبدالحكيم عامر :

هل هذا بالنسبة لجميع انواع الصناعات ؟

السيد / الرئيس :

لوخصص فى العام الاعتماد اللازم لاستيراد الماكينات اللازمه للسيارات لكنا قد وفرنا هذا الآن ٠
ثم هل يدخل ضمن ميزانيه هذا العام الماكينات اللازمه للسيارات والثلاجات؟

الدكتور مصطفى خليل :

لا ٠

السيد الرئيـــس :

اذن نبيـــع هذه المصانع •

الدكتور عبدالمنعم القيسونى :

لقد طلبنا من الدكتور مصطفى خليل بيانا عن السلع الاستثمارية •

الدكتور مصطفى خليل :

لقد قمنا باعداد بيان بما سيتم استيراده فى العام القادم •• وقد تبيـــن ان قيمه المستورد سيصل الى ٥٦ مليون جنيه •• وقد اقترح لنا ٣٦ مليـــون جنيه فى حين ان ميزانيه العام الماضى كانت ٤٦ مليون جنيه ••وقد اوضـــح لى الدكتور القيسونى بان نأخذ الـ ١١٠ مليون جنيه قيمه المستلزمات ولكن على اساس ان الحاجات التى تستورد كالماكينات تسرى عليها نفس الشـــروط التى تســـــرى على السلع الاستثماريـــه •

هذا وقد قمت بتقديم جميـع البيانات بندا بندا ومن واقع البيانـــــــات الموجوده لدى الشركات •

السيد /الرئيـــس :

هل تدخـــل اللوارى ضمن هذه العمليـــه ؟

الدكتور مصطفى خليل :

تدخل فيها اللوارى والاتوبيســـات وعربات السكك الحديديه ••وعند ما طلـــب منا التعاقد فقد احتفظنا باهداف التصدير •

السيد الرئيس :

لووفرنا ٦٦ مليون جنيه وعملنا على تحقيق فائض قدره ٤٠ مليون جنيه •• فسوف تسير الامور والا تتوقف •

السيد / زكريا محى الدين :

اننى اردت ان اعرض هذه الصورة حـــتى تكون واضحـــه امام سيادتكم •

السيد الرئيس :

انها صورة سيئه جدا .

السيد زكريا محى الدين :

ثم انه قد طلب توفير جزء فى الميزان الحسابى قدره ٥ مليون جنيه .. وقد استعرضنا الموقف من جميع نواحيه طلبنا من كل قطاع ان يوضح الاهم فالاقل اهميه من احتياجاته .. ثم تكلمنا فى الصناعه الهندسيه لانها تشكل ضغطا على العملات الحره .. وقد رأينا ان نتجه الى الاستهلاك .. فالوفر الذى يجب ان يكون فى الميزان الحسابى .. لابد ان يكون على حساب الاستهلاك .

ثم ان العمليه عملية موازنه .. هل نضغط فى النواحى الاخرى ونترك السلع الاستهلاكيه ؟

السيد / الرئيس :

النقطه هى اننا سوف نحول المصانع الى متاحف لاعمال تذكاريه ونقول مثلا .. متحف النصر للسيارات .. او متحف النصر للثلاجات .. اذا كنا لم ننتج ولم نستورد الآلات اللازمه للانتاج فى العام القادم .

السيد / زكريا محى الدين :

يمكن للدكتور مصطفى خليل ان يشرح لنا موضوع الآلات لانها مرتبطه بموضوع الخامات التى تستورد .

الدكتور مصطفى خليل :

انها كانت مرتبطه على اساس ان يعمل الفرن الاول وننتج له الآلات المطلوبه وكذلك الاشياء المطلوبه لمصنع المطروقات ثم استكمال خط التصنيع بالكامل بالنسبة للوريات والعربات .. ولم ندفع شيئا حتى يتم التركيب والتجهيز اما بالنسبة لهذا العام ووفقا بالميزانيه سوف نسير فى الانتاج الهندسى بحيث يكون انشائيا فى العام القادم .

الدكتور عبدالمنعم القيسونى :

بالنسبة للكتله الشرقيه .

الدكتور مصطفى خليل :

بالنسبة للغرب •

السيد / زكريا محى الدين :

على كل حال فان المصانع سوف تعمل •

الدكتور مصطفى خليل :

ولكن تكاليف الانتاج سوف تزيد كما سيزيد الدعم بالنسبة للتصدير •

السيد / الرئيس :

ما قيمه النقد الحر اللازم لمواد السيارات والثلاجات ؟

السيد / مصطفى خليل :

حوالى ١٠ مليون جنيه •

السيد / الرئيس :

يجب ان نتعاقد على استيراد الماكينات اللازمه لانتاج السيارات والثلاجات وغيرها من الصناعات الهندسية بالنسبة لهذا العام •• لان عملية التأجيل بالنسبه للعام القادم سوف تورطنا ويجب ان يوجد بالسوق السيارات والثلاجات والافران ومثل هذه العمليات •

ثم انه بالنسبة لهذه الميزانيه •• اذا لم نأخذ القمح من امريكا •• فسوف نستورده من الاتحاد السوفيتى •• وقد بحثنا مع الاتحاد السوفيتى امكان استيراد مليون طن من القمح •• وقد تقل هذه الكميه •• وقد استوردنا فى العام الماضى من الاتحاد السوفيتى ٥٠٠ الف طن •

لذلك فلا داعى لان يكون العملية بهذا الشكل •

ثم هل هذا الكلام نتيجه ما قيل فى الجلسة الماضية ؟

الدكتور مصطفى خليل :

نعم •• وعند ما قدمت تقديرات الميزانيه •• كان رأيى الا اخفض شيئا حتى كانت الجلسة السابقة •• فقد قمت بعرض جميع اوجه الانتاج على اللجنه •• وقلت •• لا يمكننى ان اتخذ قرارا بمفردى بالنسبة لهذه الامور •

السيد / المشير عبدالحكيم عامر :

ماهو المطلوب للصناعات الهندسية من آلات وماكينات ؟ يجب ان يكون هناك بيان بهذه المطلوبات .

الدكتور مصطفى خليل :

يمكن ان اعرضه فى الجلسة القادمه .

السيد / زكريا محى الديـــن :

ان الميزانيه النقديه التى عرضت الآن معروضه على اساس فرض .. ويجـــــب ان نعمل على هذا الاساس .. واذا تحسن الموقف .. يمكن ان نغير او نعدل .

السيد / المشير عبدالحكيم عامر :

ثم ان اسعار الثلاجات مرتفع .

الدكتور مصطفى خليل :

لقد رفعنا الاسعار لامتصاص المدخرات .

السيد / المشير عبدالحكيم عامر :

هل يتم بيع جميع الانتاج ؟

الدكتور مصطفى خليل :

لا ..

السيد / زكريا محى الدين :

كنا طلبنا فى لجنه الخطه ان يتم بيع الثلاجات بالتقسيط .

الدكتور مصطفى خليل :

لقد شمل الارسال التليفزيونى الصعيد و طلب بعض اعضاء مجلس الامـــه تقسيط اسعار ثمن اجهزة التليفزيون لانه يوجـد ارسال ولا توجد اجهزة .. كما انهم قابلوا الدكتور حاتم بخصوص هذا الموضوع .

السيد / المشير عبدالحكيم عامر :

يمكن البيع بالتقسيط فى حاله توفر الاجهزة .

الدكتور عبدالقادر حاتم :

يوجد لدينا ١٣ الف جهاز تليفزيون .

السيد / الرئيس :

يبحث موضوع الصناعات الهندسيه مرة اخرى .. وفى تقديرى ان عمليه تخفيض الانتاج فى المصانع عملية غير مرغوبه .

السيد / زكريا محى الدين :

النقطه الاخيرة بالنسبة لموقف الميزانيه النقديه هى موقف الدقيق والقمح والزيت فالموجود من القمح يكفى لمده مره شهر .. اى يكفى حتى منتصف شهر نوفمبر على اساس معدل الاستهلاك ١٤٠ ألف طن فى الشهر .

السيد / الرئيس :

هل هذه الارقام تشمل المساحه المزروعه ؟

السيد / زكريا محى الدين :

انها تشكل قيمه الحيازه فقط . اما بالنسبة للدقيق فيكفى حتى شهر اكتوبر سنه ٦٦ والزيت يكفى حتى نهايه شهر اكتوبر سنه ٦٦ .

وبخصوص موقف التعاقدات .. بالنسبة للـ (C. C. C.) .. فالمبلغ هو ٢٠ مليون جنيه .. وتوجد توزيعات هذا المبلغ .. فقد خصص مبلغ مر٢ مليون جنيه للزيت و مر٩ مليون جنيه للقمح ..

السيد / الرئيس :

هل ووفق على هذا القرض ؟

الدكتور عبدالمنعم القيسونى :

نعم .. وهو فى يد الشركات الامريكيه للتصدير .. وقرض الـ (C. C.C.) ٦٠ مليون دولار ـ ولكن تعطى خطاب ضمان بـ ١٠ مليون جنيه .. هذا هو الموضوع .. ونحن نطلب ان يكون خطاب الضمان لمده ثلاث سنوات ..

ولكن الاجراءات المصرفيه الامريكيه تقضى بان تكون مدته سته اشهر ٠٠ وهذا ما يصعب العملية ٠٠ ونحن لا نريد ان نستخدم قرض الـ (C. C. C.) لمده سته اشهر ٠٠ اننا نريد ان نستخدمه لاكبر مدة ممكنه ٠٠ ويمكن ان نقترض الـ ٢٠ مليون جنيه لمده ثلاث سنوات ٠

السيد / زكريا محى الدين :

ولكن تم التعاقد على ١٥٠ ألف طن قمح فى حدود ٩ر٠ مليون دولار ٠٠ ثم ان المذكرة تفيد بان هذه الكميه تحت الشحن ٠

ثم ٣٤٠ الف طن دقيق ولبن مجفف وجبنه بمبلغ مليونى دولار ٠٠ ويقترح ان يخصص ذلك المبلغ لاستيراد الدقيق بدلا من اللبن المجفف والجبنه ٠

السيد / المشير عبدالحكيم عامر :

هل القمح الموجود يكفى حتى شهر اكتوبر ؟

السيد / زكريا محى الدين :

يوجد ٦٢ مليون جنيه للقمح لانه من المفروض ان نشترى القمح ٠٠ ولقد تمت التعاقدات وهى تحت الشحن او هى تعتبر فى يدنا تكفى حتى هذا التاريخ ٠

السيد المشير / عبد الحكيم عامر :

ولكن هل قيمتها موجودة ؟

السيد الدكتور / عبد المنعم القيسونى :

انها محسوبة فى الميزانية النقدية .

السيد / الرئيس :

وبخصوص موضوع اطلاق قوى الانتاج .

السيد / زكريا محيى الدين :

لقد نوقش هذا الموضوع فى مجلس الوزراء .

وفيما يختص بالقطاع العام .. فكانت توجد عدة اقتراحات بالنسبة لهذا الموضوع .

وفى تقديرى بالنسبة للقطاع العام .. نحن نسير فى سلسلة من الاجراءات منها قانون المؤسسات واللائحة التنفيذية التى تتصل بالقانون .. وفى القانون واللائحة ما يعطى مرونة كافية للادارات فى المستويات المختلفة بحيث تتمكن من تسيير اعمالها .. ويمكن عن هذا الطريق ان نحرك قوى الانتاج .. ولم اتعرض الآن لتفاصيل القانون واللائحة .. ويمكن أن أتعرض الى هذه النقاط فى الجلسة القادمة .. وهى نقاطا رئيسية فى الموضوع .. ويتضح منها انه يمكن عن طريق القانون و عن طريق اللائحة وعن طريق السياسة نفسها والروح العامة التى يجب أن تسود فى جميع المستويات ان نغير الوضع فى القطاع العام .

اما بالنسبة للحكومة والاجهزة الادارية .. ففى تقديرى ان الموضوع يحتاج الى تركيز من الحكومة ومن رئيس الوزراء ومن الوزراء .. وفى تقديرى ان المسألة تحتاج الى انشاء جهاز خاص أو لجنة أو أى شىء من هذا القبيل .. وعن طريق

هذا الجهاز سوف تكون هناك متابعة اكثر وتركيز بالنسبة لعمليات الاصلاح لانه يوجد كثير من المقترحات وتوجد خططا كثيرة ولكن يوجد تراخى فى التنفيذ ٠٠ ويحتاج الموضوع الى دفع وموالاة ومتابعة مستمرة ٠٠ ويمكن بشىء من التنفيذ ان يسير هذا ٠٠ ولست أعرف عما اذا كانت توجد اقتراحات اخرى أم لا ٠

السيد المشير / عبد الحكيم عامر :

فى رأيى ان اطلاق قوى الانتاج موضوع مهم وهو يمثل ثورة اخرى فى قطاع الانتاج ٠٠ ولابد ان نقدم عليه بسرعة ونبت فيه والا نخشى اية اجراءات ويجب ان يكون له خطوط رئيسية مفهومة حتى نبت فيه ٠

وفى رأيى يجب ان يكون الوزراء مسئولون عن عملية التخطيط وتكون للمؤسسات سلطات الرقابة ٠٠ ويكون لرؤساء الشركات السلطات التى تمكنهم من سير العمل ٠٠ ويجب ان تفصل هذه النقاط ٠٠ انما لابد أن يبدأ التنفيذ الفعلى بالنسبة لهذه النقاط الرئيسية وتفاصيلها فى اقرب وقت ممكن والا سوف ندخل فى دوامة جديدة ولن تنتهى هذه العملية ٠

اما من ناحية الحكومة ٠٠ فقد منح للمحافظين سلطات ليست كافية ٠٠ ولو اخذوا سلطات من السادة الوزراء والوزراء المختصين ٠٠ يمكن ان تحل كثيرا من المشاكل ٠

الدكتور / مصطفى خليل :

بالنسبة لاطلاق قوى الانتاج فى قطاع الانتاج ٠٠ فهذا موضوع يمس القطاع العام ٠٠ ولو سمحتم لى لسيادتكم ان أشير الخطوط الرئيسية التى اتصورها بالنسبة لهذه العملية ٠٠ بعد قانون المؤسسات الذى سوف يصدر يمكن ان تقوم علاقة بين المؤسسات والشركات تمكننا من تنفيذ

الكلام الذى ذكره سيادة المشير ٠٠ ويجب ان نبدأ به ٠٠ واهم نقاط الاختناق التى تعوقنا فى الانتاج هى عدم توفر المواد الخام ٠٠ وكنا نعمل دون ان يكون هناك برنامجا ٠٠ ولذلك أرى : ـ

أولا : يجب ان تقترن الميزانية النقدية ببرنامج واضح للشركات بحيث تحدد لها الخامات والسلع التى تحتاجها ٠

ثانيا : تحديد اهداف الانتاج بالنسبة لكل شركة تحدد مواصفات هذا الانتاج سواء كان للتصدير او للاستهلاك المحلى ٠

وهذه نقطة مهمة اذا كنا نربط الاجر بالانتاج ٠٠ ثم تحديد المواصفات وطريقة قياس الانتاج ٠

ثالثا : يجب وضع معايير لتقييم الأداء فى الشركات حتى يمكن محاسبتها ٠

رابعا : يجب ربط الانتاج بالاجور ٠٠ وهذه عملية ليست سهلة ٠٠ واذا لم تدرس هذه العملية فسوف تؤدى الى زيادة تكاليف الانتاج ٠

ويتوقف على الأسس التى نتخذها الكمية التى سوف تنتج ٠٠ وقد تزيد على اساس القدرة على الانتاج بالمواصفات المحددة ٠

وبخصوص الحوافز بالنسبة للافراد ٠٠ فتوجد حوافز مادية وحوافز ادبية ٠

بالنسبة للحوافز المادية ٠٠ وهذه موجودة فالمهمل يلقى جزاء اهماله ويلقى المجد جزاء اجتهاده ٠

ويجب ان نربط الانتاج بالاجور وان نربط هذا بتكاليف الانتاج فى اطار عام ٠٠ وقد حددنا قيمة الاجور كحد والا يتجاوز هذا الحد ٠٠ وفى الوقت نفسه سمحنا للشركات بأن تتحرك داخل هذا الحد دون زيادة وان تعطى مكافآت تشجيعية وحوافز طالما انها تؤدى الى زيادة الانتاج ٠

اما عن الجزء الآخر من المعوقات ٠٠ اننا نجد اليوم تنظيمات كثيرة داخل المصانع مثل الاتحاد الاشتراكى واللجنة النقابية ومجلس الادارة الذى يشمل المعينون والمنتخبون ٠٠ وحتى الآن لم تتضح الصورة حتى يعرف كل جهاز مسئولياته وواجباته التى يجب ان يقوم بها ٠

واعتقد انه لو قدمت دراسة بالنسبة لهذه النقاط ومناقشتها ٠٠ يمكن ان ندفع عجلة الانتاج وتحسينه ٠

ثم لوحظ ان الشركات لاتريد ان تصدر أو تلتزم بأهداف التصدير لان ثمن المتر من القماش الذى يباع فى الخارج اقل من الثمن الداخلى .. واذا زادت الصادرات انخفضت الارباح .. وهذا يؤثر على عملية توزيع الارباح والعلاوات السنوية .. وقد رأينا فى الجمعية العمومية حلا لهذه العملية ان تحسب الصادرات على أساس قيمة البيع المحلى .. أى يكون هناك تعديل فى ميزانية الشركة التى تقوم بالتصدير على هذا الاساس .. حتى نعطى ميزة لهذه الشركات تشجعها على مضاعفة الصادرات .

ومن المعوقات الاخرى .. ان كل شركة تتمنى ان تكون لها ميزانية نقدية مستقلة .. ثم نطلب منها ان تقوم بالتصدير .. ويمكن ان نسير خطوة فى هذه العملية ثم نتوسع فيها .. وتخصص لها الحسابات وتوضع فيها حصيلة البيع التى تزيد عن الرقم المحدد لها .

ويتبقى بعد ذلك شىء واحد سوف يبحث فى لجنة الخطة وسوف نتقدم لسيادتك باقتراحات محددة .

السيد المشير / عبد الحكيم عامر :

ولكن هذا لا يعطل عملية توزيع السلطات والمسئوليات لانه لو تم تحديدها فسوف يعمل رؤساء الشركات على تحقيق الاهداف .

السيد الدكتور / مصطفى خليل :

سوف يتم ذلك .. ولقد صدر القانون .. ولكن يجب ان تستكمل اشياء اخرى . لان هذه العمليات تحتاج الى ترتيب مع بعضها .

السيد / زكريا محيى الدين :

لايوجد خلاف بالنسبة للنقاط الرئيسية التى ذكرها الاخ عبد الحكيم عامر بخصوص عملية توزيع وتحديد المسئوليات والسلطات .. ونحن نسير فيها .

وقد وجدنا فى قانون المؤسسات القديم ما يعوق هذا الموضوع ونحاول ان نوضحه فى القانون الجديد .. وتحديد هذه الاسس كان من ضمن المشاكل .. لان المسائل كانت غير محددة بين الوزارة والمؤسسة والشركة .. وكان كل واحد مرتاح لهذا الوضع لانه كان يخشى المحاسبة .

والوضع الجديد فى القانون واللائحة التابعة منه اننا قد حددنا هذه السلطات وقلنا ان رئيس مجلس الادارة يختص " بكذا وكذا " ومجلس الادارة يختص " بكذا وكذا " .

ثم بعد هذا الغينا مستويين .. مستوى الوزارة ومستوى المؤسسة وان يكونا كيانا واحدا للرقابة والمتابعة ورسم السياسة والخطة وتقوم الشركة بعملية التنفيذ .. فاذا كانت الخطة تعد من " فوق " يجب ان تعرض على الشركة لتبدى رأيها فيها .. واذا كانت الشركات هى التى تقترح الخطة .. فسوف ترفع الى الجهات العليا التى تقوم بمراجعتها وتنسق مجموعة الخطط بحيث تكون خطة واحدة متكاملة .. ثم تنزل للتنفيذ .. ولتحويلها الى ميزانية تقديرية .. فقد اتخذنا خطوات فى عملية تصوير الميزانية التقديرية واتفقنا على شكل معين لهذه الميزانية .. وتتم اجتماعات تدريبية لأكثر من ٥٠٠ شخص لمدة اسبوعين أو اكثر للتدريب على طريقة تصوير هذه الميزانية التقديرية .. وعن طريق هذه الميزانية سوف ندخل فى الجهاز المصرفى حتى لا يصرف غير ما قد اعتمد فى الميزانية .

وجميع التفصيلات الخاصة بتحديد السلطات والمسئوليات موجودة فى القانون ويمكن ان نلخص هذا الموضوع ونعرضه فى الجلسة القادمة .

السيد / على صبرى :

بخصوص التعليقات التى أثيرت حول القوانين واللوائح .. ففى رأيى انه يجب ان ننظر الى موضوع الافراد .. لانه مهما حددت السلطات والاختصاصات ففى النهاية سوف ترجع هذه الأعمال الى الافراد انفسهم .. ففى الفترة الماضية قبل التعديلات التى أدخلت على قانون المؤسسات ولائحته التنفيذية .. كان يوجد نفس القانون ونفس اللائحة .. وكنا نجد شركة منطلقة فى الانتاج وأخرى .. لا .. وفى المستقبل .. اذا كنا نريد ان نطور الانتاج .. فيمكن ان نعتمد على أية اقتراحات الا بالنسبة للافراد .

مثال آخر .. توجد شركات كثيرة متماثلة فى نفس ظروف العمل مثل شركة المحلة الكبرى وشركة البيضا .. اننا نجد أن قوى الانتاج منطلقة فى شركة المحلة أكثر من شركة البيضا .

من ذلك نجد أن هذه العملية متوقفة على الافراد الذين فى الشركة ٠٠ وبعد ذلك سوف ننطلق فى الانتاج ٠

ولو قلنا غير ذلك ان القانون واللائحة هى التى تحكم المؤسسة أو الشركة ٠٠ يوجد مثال قد حدث قريبا ٠٠ يوجد مدير شركة أو رئيس مجلس ادارة شركة له سلطات مطلقة ويبدأ فى العمل ٠٠ ثم يستدعيه رئيس مجلس ادارة المؤسسة ويخبره بالا يتصرف الا بعد الرجوع اليه ٠٠ ماذا يفعل ؟ ففى هذه الحالة اما أن يسمع كلام رئيس مجلس ادارة المؤسسة أو ينطلق فى عمله ٠٠ ولكن دائما ما نجد هؤلاء الناس يسمعون كلام رئيس المؤسسة خوفا على مراكزهم ٠٠ ولو تم انتقاء هؤلاء الناس على مستوى عال واطمئنوا الى هذا المستوى ٠٠ فسوف يتصرفون وفق السلطات المعطاة لهم التى حددها لهم القانون ٠

اما فيما يختص بالمعوقات والتضارب الموجود فى التنظيمات داخل الوحدات كما ذكر الدكتور مصطفى خليل ٠٠ فيجب ان يحل هذا الموضوع ويجب ان يحل الموقف بين هذه المنظمات وبين ادارة الشركة ٠٠ ويمكن للتنظيمات السياسية داخل الشركة ان تنطلق الى الكفاية الانتاجية دون تضارب مهنى وتزول التناقضات بين العاملين أنفسهم ٠٠ ولا يمكن ان نزيل هذا الا اذا شعرت الادارة بارتباطها السياسى ٠

هذه بصفة عامة الصورة التكميلية لكل الاجراءات الادارية التى تتخذ من ناحية القوانين واللوائح ٠٠ وتوجد بعض المعوقات يجب ان ننظر فيها عندما نطمئن الى الافراد والى تعديل القوانين واللوائح ٠٠ اذ يجب ان نعيد النظر فى موضوع الرقابة خصوصا بالنسبة للصورة التى تكون وسيلة تعويق للعمل أكثر منها وسيلة للانطلاق ٠

السيد / زكريا محيى الدين :

بالنسبة لموضوع الافراد ٠٠ فقد سرنا فى هذا الموضوع فعلا ٠٠ وتوجد نقطتان فى تفكيرنا ٠٠ نقطة خاصة بالالتزام السياسى والنقطة الثانية خاصة بتقييم عمل هؤلاء الافراد عن مدة سنة أو ستة أشهر مضت لمعرفة عما اذا كانوا مستحقين من عدمه ٠

ويجب ان يتم هذا الموضوع قبل العمل بالميزانية الجديدة ٠٠ وسوف نتقدم باقتراحات محددة بالنسبة لهذه الاسماء وسوف تكون محل بحث ٠٠ وبعد أن

يستقر الوضع على اسماء معينة سوف نعطيهم حرية العمل وحرية الانطلاق فى العمل .

كما يجب ان تتم اجتماعات دورية لرؤساء الشركات والمؤسسات حتى نعطيهم الثقة وحتى يعرف كل واحد حدود مسئولياته .

كما قال الاخ على صبرى يمكن فى وجود القانون واللائحة أن يطلب رئيس مجلس ادارة المؤسسة من رئيس الشركة ان يرجع اليه فى كل صغيرة وكبيرة رغم تحديد السلطات والاختصاصات .. وفى رأيى ان الموضوع يحتاج الى مجهود والى ثورات مستمرة والى حزم والا نسمح بمخالفة هذه القواعد .

اما بخصوص موضوع التنظيمات العمالية والسياسية والشعبية الموجودة فى كل وحدة اقتصادية .. فهذا الموضوع محل بحث منذ وقت طويل .. ويوجد فعلا هذا التضارب .. بين الاعضاء المعينون والمنتخبون ـ وبين النقابة وبين الاتحاد الاشتراكى .. وتوجد دراسة لهذا الموضوع .. وأعتقد أنه يمكن ان نصل الى شىء يوحد هذه الجهود فى طريق الانتاج وليس فى طريق المطالب .

تتبقى بعد ذلك نقطة واحدة وهى خاصة بتوجيه الرقابة .. فالوزير يريد ان يعرف هذا الموضوع .. ويصلنى كل يوم كثير من الشكاوى تتعرض لمسائل محددة فى أية وحدة .. ورئيس الوزراء يجب ان يعرف حقيقة الوضع .. ونحن لم نتصرف أى تصرف فيه غضب .. والوزير ايضا يريد ان يعرف .. وتوجد اجهزة الرقابة وهى تطلب بيانات أو تذهب الى الشركة وتسأل اسئلة معينة ومعظم هذه الاسئلة يرتبط بتبليغات عن انحرافات .. فهل نترك هذه الشكاوى ولم نحقق فيها ؟ ان رؤساء الشركات يشكون من كثرة طلب البيانات ومن كثرة التحقيقات التى تجرى معهم .. ولكن كيف تتم عملية المتابعة دون طلب هذه البيانات ؟ ثم انه فى الفترة الماضية لم تكن لديهم هذه البيانات .. ولذلك فانهم يجهدون فى اعدادها .. وفى الحقيقة كان يوجد ارتجال فى العمل وسوء تنظيم .. والأمر يستدعى بذل كثير من الجهد والى تدريب رغم انه توجد نيات طيبة .. وكثير منهم كان يستخدم الاسلوب الرأسمالى القديم ويعملون من غير احصائيات أو بيانات .. فى حين ان الانتاج الاشتراكى يحتاج الى عمليات منظمة والى ارقام والى حسابات دقيقة حتى يمكن الالمام بكل تفاصيل العمل .

السيد / على صبرى :

بالنسبة للتنظيمات الشعبية .. من الآن وحتى شهر يناير القادم لن تكون هناك

تناقضات وان ٧٠ ٪ من المصانع الهامة لن يكون فيها أى تناقض وسوف يكون الاتجاه الى الانتاج وليس الى مطالب .

السيد الدكتور / مصطفى خليل :

بالنسبة للاتحاد الاشتراكى والتنظيمات الموجودة .. يجب ان يكون الاتحاد الاشتراكى هو التنظيم الأم الذى تنبع منه التنظيمات الأخرى .

اما النقطة الأخرى .. فهى خاصة بالرقابة .. اذ توجد اجهزة متعددة للرقابة .. فمثلا الجهاز المركزى للتنظيم والادارة يقوم بمراقبة عمليات التنظيم وهيكل التنظيم الوظيفى .. ويقوم الجهاز المركزى للمحاسبات بمراقبة الميزانيات وكل ما يتعلق بالنواحى المالية .. ثم الجهاز المصرفى يختص بهذه الناحية ايضا .. ثم توجد الرقابة الادارية والنيابة الادارية والمؤسسات .. ويمكن ان نحدد بأن كل البيانات يجب أن تصب فى المؤسسة على ان يطلب كل جهاز بياناته من المؤسسة المختصة .. ثم نحدد للشركة " فورمه " معينة تقوم بملء البيانات التى فيها ثم ترفع الى المؤسسة .

اما عن عمل هذه الأجهزة .. فنجد ان الرقابة الادارية قدمت لنا بعض الأبحاث خاصة بالانتاج وخاصة بعمل الشركات .. وكانت ابحاثا مفيدة .. ولكن هذا ليس من اختصاصها .. لانها بهذا تكون قد دخلت فى صلب عمل المؤسسة .

السيد / المشير عبد الحكيم عامر :

من الذى يكلف الرقابة الادارية بهذا الوضع ؟ أليست الحكومة .

السيد / زكريا محيى الدين :

لم يرسل أى توجيه لهذه الأجهزة حتى لا تدخل فى هذا الموضوع .. ان جميع الشكاوى موضوعية .. وعندما يقوم بدراستها من الناحية الموضوعية .. يقول .. توجد شكاوى تتعرض " لكذا وكذا " ونقترح ان يكون حلها " كذا وكذا " .

السيد الدكتور / مصطفى خليل :

ان الأمر هو بالنسبة لطريقة الحصول على البيانات .. اذ قد يقابل موظف

الرقابه اى موظف كى يأخذ منه البيانات .. وقد يكون لدى هذا الموظف حساسية من ناحيه مجلس الادارة .. واذا كان يريد الدخول فى هذه العمليه .. يمكن ان يكون جهازا فنيا فى المؤسسه .. وطالما ان المؤسسة هى الجهاز الفنى الذى يقيم الاداء ويقوى الشركات فيجب ان يكون الجهاز الوحيد الذى يقوم بهذه العملية بالنسبة لانحرافات الاشخاص .. وليس هذا عمل اشخاص .. ولكن الرقابة الادارية يمكن ان تؤدى خدمات كبيرة فى هذه العملية .

وبخصوص رقابة الجهاز المصرفى .. أخشى ان يؤدى هذا الى وقف نشاط الشركة ويطلب منها ضرورة الحصول على موافقة الجهاز بالنسبة للصرف من اى بند من بنود الميزانيه .. فى حين ان الشركة هى المسئولة عن الميزانيه وتحاسب عليها فى الجمعيه العموميه .. ولذلك ارجو ان تكون الرقابة المصرفيه بطريقه خفيفه جدا .. والا يكون ربط الشركة بالنسبة للنشاط الجارى .. فهذا امر يحتاج الى اعادة نظر .

ويوجد تضارب فعلا فى الاختصاصات فمثلا قانون الجهاز المركزى للمحاسبات رقم ٤٤ يقصر عمل الجهاز فى القيام بعمل مراجعى الحسابات على الميزانيه ثم يدخل فى تقييم الاداء بالنسبه للخطه والاستثمارات بينما تقوم بنفس العمل وزارة التخطيط والاقتصاد .. ثم توجد رقابة المؤسسه على الشركة بالنسبة لتنفيذ الخطه .

كل هذه العمليات تحتاج الى تنسيق طريقه طلب البيانات والجهة التى تؤخذ منها .

السيد / المهندس / محمود يونس :

بخصوص عملية توزيع الاختصاصات .. فان عامل الثقه فى رئيس مجلس ادارة الشركة يكون له اثر كبير فى تصرفاته .. واعتقد انه توجد حلقه ناقصه وهى العلاقه بين رؤساء مجالس ادارات الشركات ورؤساء مجالس ادارات المؤسسات وبالتالى الوزير .. واعتقد انه يجب ان تتم اجتماعات دورية مباشرة بين الوزير ورؤساء مجالس ادارات الشركات حتى يستطيعوا ان يعبروا عن ارائهم واعطائهم نوعا من الاطمئنان .

اما عن الرقابة ٠٠ فهناك شعور سابق بين كل العاملين سواء فى القطاع الحكومى او فى القطاع العام من أن اجهزة الرقابة تبحث عن الاخطاء وتوصيلها الى المسئولين لتوقيع العقوبة ولذلك توجد السلبية ٠٠ ولذلك ارجو الا تكون عملية الرقابة عملية منفرة ٠

السيد المهندس / محمد صدقى سليمان :

سوف اتكلم فى موضوع الرقابة ٠٠

فان الشكوى من الرقابة ، انها تبحث عن مخالفات شكلية فى تطبيق لوائح اغلبها لابد ان يتغير ، فهى تتعارض مع ظروف العمل واحتياجاته ٠

والرقابة لابد ان تكون واعية ، والاعتراض الموجود ان الذين يقومون بتحقيق المخالفات يصعب عليهم فهم متطلبات العمل ٠

ان رئيس الشركة عليه أن يتخذ قرارات يومية ٠٠

لقد عرفت ان الرقابة تحقق مع مجموعة من الشركات التجارية بسبب الصفقات التى نتج عنها خسائر ٠ والواقع انه لاتوجد تجارة تحقق ربحا مستمرا ٠٠ وعلى هذا المثل فان هناك تحقيقات كثيرة تتصل بحسن استخدام السلطة ٠٠ وأكثر من ذلك فان هناك تحقيقات تدور حول بعض الصفقات التى ارتفع سعرها بعد البيع ٠

ولذلك فان هذه التحقيقات تجعل أى مسئول يقف مكتوف اليدين لا يستطيع اتخاذ أى قرار ٠

واننى أؤيد اقتراح السيد رئيس الوزراء الخاص بالا تعتبر اجهزة الرقابة نفسها فى مستوى أعلى من المستويات المختلفة فى الدولة ٠ ولو كان هناك انحراف من بعض العاملين فى شركة ما ، فالمفروض ان يتم اتصال برئيس الشركة يشرح خلاله الموقف مبكرا ، وبهذا فانه سيتمكن من اتخاذ قرار سريع او اجراءات فورية ، وان كانت الرقابة لا تثق فى رئيس الشركة ، فانها يمكن ان تقوم بابلاغ رئيس مجلس ادارة المؤسسة أو الوزير ٠ حتى لا نفاجأ بأن هناك تحقيقات تجرى ، ولا تتم تصفية لها ٠٠ ففى بعض الشركات وصلت التحقيقات الى آلاف الاوراق دون علم الوزير المختص او رئيس مجلس الادارة ٠٠ وفى رأيى ان المعلومات التى تبلغ الى الشخص المسئول تكون ذات فائدة للعمل ٠

ومن الضرورى ان يكون الشخص الذى يحقق مسائل تقديرية على نفس المستوى من المسئولية ، فاذا اخطأ رئيس مجلس ادارة شركة ، فان المؤسسة يجب ان تشكل لجنة تأديبية من أفراد مارسوا نفس العمل ، وبهذه الطريقة لا تصل التحقيقات الى الدرجة التى تصل اليها حاليا .

وفى رأيى ان الذين يحركون العمل هم اولئك الذين يشعرون بأن ظهورهم فى حماية ، او الفدائيون .. ولكن الاغلبية للأسف تتسم بالسلبية .

ولقد قابلنى بالأمس احد المسئولين وقال لى انه يخشى ان يتحول الى فريق السلبيين ، لانه يخشى ان يقدم الى المحاكمة على مسألة تافهة .

السيد / كمال الدين رفعت :

الواضح ان اجهزة الرقابة قد تعددت بشكل كبير ، فهى تصل الى ١٨ أو ١٩ جهاز بين رقابة مالية وشعبية ، وقانونية وادارية ... الخ والواقع ان هناك تضارب بين الأجهزة المختلفة ، علاوة على التضخم فى هذه الأجهزة والاعباء الملقاة على عاتقها ، وعدم وجود افراد متخصصين فى عمليات الرقابة ، والتحقيق .. وكثيرا ما نجد احد القانونيين يحقق فى مسائل فنية ، وطبيعى انه ينظر الى الموضوع من زاوية قانونية دون نظر الى العملية الفنية ذاتها ، وبالتالى فان ذلك يؤدى الى تعويق العمل وايجاد التضارب بين الأجهزة المختلفة ، وتكون النتيجة جمود فى الاجهزة الحكومية ، والقطاع العام .

ولذلك فانى اقترح تحديد قطاعات الرقابة المطلوبة ، فتصبح هناك رقابة مالية ، وادارية ، وشعبية ..... الخ ثم تحدد الأجهزة المسئولة عن كل قطاع ، وتضم العناصر التى تستطيع ممارسة هذا النوع من العمل . وبذلك تنتظم عملية الرقابة ولا تكون معوقة ..

السيد المهندس / محمود يونس :

أود أن أضيف نقطة تتعلق بحالات الانحراف .. فانه عند اجراء تحقيق مع احد المنحرفين ، فان العاملين ينتظرون نتيجة التحقيق .. ومما يؤسف له ان بعض التحقيقات يمر عليها سنة وأكثر وحين نستفهم عن اسباب التأخير يقال ان التحقيق قد تشعب .. وقد تكون النتيجة فى بعض الأحيان الا يسفر

التحقيق عن ادانة المتهم ٠٠ اذ يتضح انه غير منحرف ٠

وتعارض اجهزة التحقيق فى أى طلب لسرعة انهائه ، لانها ترى انها يجب ان تأخذ الوقت الكافى فى ذلك بصرف النظر عن أى مبررات أخرى ٠

السيد / زكريا محيى الدين :

يتضح ان هناك صورة معينة كحل للمشكلة ٠٠ اذ يجب الا نأخذ الصورة السابقة على انها سوف تظل صورة المستقبل ٠

فنحن لم نكن نثق ثقة كاملة فى العاملين فى الشركات والمؤسسات ٠٠ فكان عامل الشك موجود ٠٠ وكانت ترد الينا بلاغات يتضح لنا من التحرى والتحقيق انها حقيقية ٠

وفى تقديرى انه مع الوضع الجديد الموجود فيه الوزير ، والمؤسسة ، وأجهزة الرقابة والمتابعة ٠٠ فانها يمكن ان تكون عاملا من العوامل التى تؤدى الى حل المشكلة بحيث يحال الموضوع مثلا الى الوزير ، والمؤسسة للامر بالتحقيق ٠٠

السيد الدكتور / مصطفى خليل :

الواقع ان هناك تضارب فى اجهزة الرقابة فعلا ، فحين نستعرض قانون الجهاز المركزى للتنظيم والادارة نجد انه متضارب مع قانون الجهاز المركزى للمحاسبات فى امور كثيرة ٠٠ كذلك فان الرقابة المصرفية تتضارب فى حالات متعددة ٠٠ وفى رأيى ان الهدف من الرقابة ان تكون سهلة الاجراءات حتى لا تؤدى الى سلبية ٠٠ ومن الطبيعى اننا لا نرغب اطلاقا فى وجود الافراد غير الأكفاء ٠٠ ولكن هناك قضايا تأديبية لم يبت فيها منذ ثلاث سنوات ٠٠

السيد المشير / عبد الحكيم عامر :

الواقع ان موضوع الرقابة يحتاج الى تنظيم لاسلوب العمل ٠

وفى رأيى أن الذى لا يعمل لانه " يخاف " شخص لا يصلح لتحمل المسئولية ، ولا يجب ان يؤدى ذلك الى تأخيرنا عن العملية الرئيسية ٠٠

فالمؤسسة يمكن ان تستعين بالرقابة ، وكذلك يمكن للوزير ان يستعين ايضا بالرقابة ٠

السيد الدكتور / مصطفى خليل :

ان الوضع الذى يشكو منه المسئولين هو طريقة استقاء المعلومات ..

السيد المشير / عبد الحكيم عامر :

الواقع انه لا يمكن حل جميع المشاكل فى يوم وليلة ، بل يمكن تعديل بعض المسائل شيئا فشيئا ..

هل يوجد شىء بالنسبة لمشروع قانون المؤسسات ؟

السيد / انور السادات :

الواقع انى أقوم بعملية استطلاع للآراء قبل أن أرسله لكم .

السيد / زكريا محيى الدين :

ان ملاحظات مجلس الأمة على مشروع قانون المؤسسات تعتبر اعادة صياغة لتوضيح المفاهيم الرئيسية للقانون .

السيد الدكتور / مصطفى خليل :

يبدو ان التعديلات التى أدخلها المجلس على مشروع القانون كثيرة .. علاوة على أن بعض المواد قد نقلت من باب لآخر .

السيد / انور السادات :

هناك اشياء كثيرة فعلا تغيرت ..

السيد / زكريا محيى الدين :

ان صياغة المشروع الجديدة توضح المفاهيم وهى بلاشك صياغة أفضل ، ولم يكن تعارض بين المجلس والحكومة ..

السيد المشير / عبد الحكيم عامر :

الواقع اننا نرغب فى أن يصدر القانون محققا لما نهدف اليه ٠٠ بصرف النظر عن تعديلات مجلس الأمة أو الحكومة ٠٠

السيد / انور السادات :

سوف أرسل اللائحة التنفيذية للسيد الرئيس فور الانتهاء من اعدادها ٠

السيد الدكتور / مصطفى خليل :

ان الصياغة الجديدة للقانون قد تضمنت نقل بعض الاختصاصات من السيد رئيس الجمهورية الى السيد رئيس الوزراء ٠٠

السيد / انور السادات :

الواقع انه لاتوجد مسائل محددة بالنسبة للاطلاق قوى الانتاج والجهاز الحكومى ٠٠ فى الوقت الذى يشعر فيه الناس انه لابد من عمل شىء ٠٠ وفى رأيى ان هز الجهاز الحكومى عملية لا تقل خطورة عن المؤسسات ،لأن الشكاوى التى ترد الينا من الريف تبين ان جميع المشاكل حتى اليوم لا تحل الا فى القاهرة٠ وفى رأيى ايضا انه لا ينبغى اطلاقا أن تكون مهمة الحكومة سنة١٩٦٦ كمهمتها سنة١٩٣٠ مثلا ٠٠ حيث لم تكن هناك خطة او تنمية او ٠٠٠ أو ٠٠٠٠ الخ ٠ فالموظفون يعاملون المواطنين اسوأ معاملة٠٠ ولازالت مشاكل الروتين قابعة فى الدواوين الحكومية٠

ولذلك فان مهمة اصلاح الجهاز الحكومى مسألة حتمية وتتماثل تماما مع الشركات والمؤسسات واطلاق قوى الانتاج ٠

ولايمكن ابدا ان نعمل على اصلاح الجهاز الحكومى فى ظل المركزية الشديدة فى القاهرة ، وبهذه المناسبة فاننى اتساءل عن قيمة صدور قانون الادارة المحلية٠٠ وفى تقديرى انه يجب ان نفكر فى حكومة صغيرة فى المحافظة تتحمل المسئولية٠٠ نضع عليها رقابة شعبية تتمثل فى الاتحاد الاشتراكى والمجالس الشعبية التى اشار اليها الميثاق ٠

ان آلاف الشكاوى ترد الىّ من الريف ، وفى الحقيقة انها شكاوى صغيرة لكنها تعكس على المواطنين .. ولا تحل الا فى القاهرة ..

ان الاجهزة الموجودة فى المحافظات لا هى تابعة للحكم المحلى او الحكومة المركزية ..

واننى اتفق مع الاخ المشير فى انه لابد من اتخاذ قرارات فى اسرع وقت ممكن بالنسبة لهذه الامور .. ولابد ان تكون قرارات ثورية فعلا بالنسبة لاطلاق قوى الانتاج ..

وفى ضوء ما ذكر من نقاط بالنسبة للجهاز الحكومى ومركزية الشديدة فاننى ارى ضرورة تفرغ الحكومة المركزية للتخطيط والمتابعة ، ومسائل الصناعة .. وكلها مسئوليات ضخمة ..

ان اعضاء مجلس الامة يضجون بالشكوى من عدم اجابة الوزراء على اسئلتهم ... فالوزراء يطلبون تأجيل الاجابة لكثرة مشاغلهم ، وانا متأكد من هذا فاننى اعرف ان الوزراء مشغولين حقيقة فى لجان كثيرة .. والاعضاء يريدون اجابات من الوزراء على اسئلتهم ..

الواقع ان تركيب الدولة كله فى حاجة لاعادة توزيع المسئولية .. وفى حاجة الى اعادة النظر وبسرعة ..

السيد / عباس رضوان :

بالنسبة لاجهزة الادارة المحلية .. توجد سلطات منقولة وسلطات مطلوب التفويض فيها أو من المفروض ان يحصل فيها تفويض ولم يحدث تفويض اطلاقا بالنسبة لسلطات الوزراء الى المحافظين ايا كانت هذه الوزارة سواء كانت خاضعة لنظام الادارة المحلية أم لا .. ولو تم هذا التفويض فسوف يحل جزءا كبيرا من المشاكل .. ومن الممارسة الفعلية نجد هناك نوعا من تجميع المشاكل الموجودة فى الادارة العليا .. وتوجد اجهزة ادارة فعلية يمكنها ان تبت فى هذه المشاكل .. ولو خرجت هذه المشاكل من الميدان الفعلى للعمل بحيث تتم على مستوى الوزارة فلم تؤد الى نفس الغرض .. وهذه فى النهاية تعطى صورة للمركزية بالنسبة لجميع الاعمال الموجودة لديها .

السيد / حسين الشافعى :

بالنسبة للكلام عن الادارة المحلية ٠٠ فاننى سوف أتكلم عن الجوانب التى لمستها بالنسبة لاطلاق العمل ٠٠ وقد اعد هذا القانون فى سنة ١٩٦٠ وكان مقدرا بعد مدة معينة ان تنقل جميع السلطات وخاصة السلطات الخاصة بوزارات الخدمات والمسائل الخاصة بالميزانية وجميع الموظفين والسلطات التى تعطى للمحافظ من الاعمال والخدمات ٠٠ وكان من المفروض ان يتطور نظام الادارة المحلية من ناحية الانتاج وينقل ايضا الى الادارة المحلية ٠

وكان من المفروض ان يتم هذا طبقا للبرنامج وكانت توجد لجنة تنظر فى كل الأمور التى تمس الادارة المحلية وتحديد السلطات المركزية المحلية ٠٠ ولكن الوزارات لم تتنازل عن هذه السلطات وقد حصل فى العملية صراعات متعددة ٠٠ ثم اصبحت اللجنة لا تباشر عملها الحقيقى ٠٠ ونفس برنامج نقل الموظفين والميزانيات ٠٠ فقد فسر فى نظام الادارة المحلية الى آخر ابعاده ٠٠ وتوقف فعلا ٠٠ ولم توجد السلطة التى تعطى هذا الموضوع ما يستحقه من اهتمام ٠٠ لذلك توجد طبقة عازلة ما بين الناس وما بين الحكومة ٠٠ وتوجد قرارات مفروض فى سلطة الادارة المحلية ان تتخذ فيها خطوة ٠٠ ولم يتم هذا وقد ضربت محافظة البحيرة عدة امثلة فى عمليات الزراعة ٠٠ فقد قيلت اشياء معينة بالنسبة لتقاوى الذرة حيث لم تكن موجودة فى هذا الوقت بكميات كافية وقد تم توزيعها على مناطق الاصلاح الزراعى ولم توزع على الناس الذين اعدوا انفسهم للزراعة ٠٠ ان مثل هذه الحالة تظهر مجسمة جدا ٠

وتوجد نقطة اخرى خاصة بالقوانين التى لا تعبر عن النظام الحالى وسوف اتكلم عن موضوع بالتحديد مثل قانون العمل رقم ٩١ لسنة ٥٩ ٠٠ ان هذا القانون كان امتدادا لقانون عقد العمل الذى صدر فى عام ١٩٥٢ ٠٠ وقد اعد هذا القانون فى ظل القطاع الخاص ٠٠ وكان يحدد جميع التصرفات على وجود طرفين فى الانتاج ٠٠ وفى الحقيقة ان استمرار هذا القانون ليس له أى مبرر ويجب ان يعاد النظر فيه ويعتبر من اهم النقاط التى يجب ان يعاد فيها النظر بالنسبة لاطلاق قوى الانتاج ٠

ويوجد موضوع آخر لا يقل أهمية وهو موضوع قانون التأمينات فقد صدر هذا القانون فى سنة ١٩٥٩ ٠٠ وكان يأخذ حصيلة كبيرة من اصحاب العمل ٠٠ اذ كان يأخذ ١٦ ٪ تأمين العجز والشيخوخة ويدفع العامل ٩ ٪ ٠٠ وتؤخذ

هذه المبالغ الآن من القطاع العام بعد ان كانت تؤخذ من القطاع الخاص مما يزيد العبء على القطاع العام .

وسوف نقوم بعمل بحث فى هذا الموضوع سوف نرسله الى السيد الرئيس بالنسبة للنقاط المقترحة فى هذا الموضوع بالذات لانها تزيد المدخرات الحقيقية وتقل من الاستهلاك وتجعل العائد بالنسبة للحكومة لا تتحمل مثل هذه الالتزامات .. وهذا يؤدى الى وجود مجال لتوحيد نظم المعاشات فى الحكومة وخارجها .. وقد تظهر نقاطا فرعية ولكن فى مجموعها تكون كفيلة نتكلم فيه بالتفصيل .

وبخصوص ما اثير من عمليات الرقابة .. ففى الحقيقة لم اتصور ان الاجهزة المنفذة سوف ترحب بعمليات الرقابة بصفة عامة .. ولكن عمليات الرقابة اذا لم تتمكن من انها تقوم بالدور الخاص بها فى تداخل فيما بينها وبين بعضها .. فانها لم تكن مؤدية للغرض من وجودها .

ثم ان جزءا من أعمال الرقابة تابع للوزارة ونشاطها ويمكن فيما عدا الجهاز المركزى للمحاسبات فان تبعيته لرئيس الجمهورية مباشرة .. وكان من المفروض فى الأصل ان يقدم تقريره الى مجلس الأمة .. واليوم يقوم بتنفيذ ما يطلبه رئيس الوزراء وأى طلب لمجلس الأمة مفروض أن ينفذ .

وعندما صدر القانون الجديد رقم ١٢٩ كانت نقطة التساؤل .. كيف تكون هذه المسئولية قابلة للتنفيذ .. وقد تكون هذه من ضمن المشروعات أو الحاجات التى تجعل الناس يتكلمون لغة واحدة على أسس متفق عليها .. وما الذى يمكن ان نراقبه ونبحثه لأن جهاز الرقابة لا يمكن ان يبدأ بنفسه الا اذا اتفقت الاجهزة التنفيذية مع بعضها فى مجال المتابعة السنوية والربع سنوية حتى تكون الرقابة مؤكدة وفعالة .

اما الشكوى من كون اجهزة الرقابة متعددة .. فهذا حقيقى .. وما اثاره الدكتور مصطفى خليل من وجود التضارب فى الاختصاصات .. فيوجد هذا التضارب .. لكن هذه المسائل سوف تتم تصفيتها تدريجيا .. وشكرا .

السيد الرئيس :

نخرج من هذا الموضوع بعدة نقاط :

١ـ موضوع الافراد ..

السيد / زكريا محيى الدين :

سوف يكون هذا الموضوع معدا للعرض على اللجنة بعد اسبوعين .

السيد الرئيـــس :

٢ـ النقطة الخاصة بمشروع قانون المؤسسات ولائحته التنفيذية .. وضرورة العمل على اصدار هذا المشروع .

٣ـ النقطة الخاصة باعادة النظر فى القوانين واللوائح وقد تحدثت فيهـــا فى الجلسة السابقة ..

ويؤخذ فى الاعتبار ضرورة مراجعة القوانين واللوائح فى الحكومة ، والقطاع العام .

٤ـ موضوع الرقابة : فاذا كان هناك أى تضارب فى اجهزة الرقابة من حيث القوانين المنظمة لهذه الاجهزة .. فانه يمكن اعادة النظر فيها جميعا ..

٥ ـ النقطة التى اثارها السيد / انور السادات المتعلقة بالمركزية الشديـــدة فى القاهرة وضرورة التوسع فى تطبيق اللامركزية والحكم المحلى .... وكذلك النقطة التى اثارها الاخ حسين الشافعى فيما يتعلق بمراجعة قانـــون العمل ، وقانون التأمينات الاجتماعية ..

هل هناك موضوعـــات أخـــرى ؟

السيد / كمال الدين رفعت :

تحديد اهداف الانتاج ، وقياس الكفاية الانتاجية فى كل مؤسســـة .

السيد الدكتور / مصطفى خليل :

ان الحوافز واهداف الانتاج مسائل يمكن علها داخليا .. دون ما حاجة الـــى اصدار قوانين بها ..

السيـد / زكريا محيى الدين :

بالنسبة لما اثاره الأخ انور السادات ، فاننى اؤكـد ان كثيرا من الشكاوى التى

ترد اليه السبب فيها اجهزة المحافظات ... فالموظف توجد لديه اللائحة.. والقانون .. لكنه لا ينفذ شيئا .. وفى رأيى ان ذلك موضوع مستمر ،ويأتى حله تدريجيا ...

السيد المشير / عبد الحكيم عامر :

فى رأيى انه لابد من تنفيذ القوانين الخاصة بالقطاع العام ... ويجب ان تعد المسائل المطلوبة من الحكومة ..

السيد الرئيس :

اشكركم .. والسلام عليكم ..... "

(رفعت الجلسة حيث كانت الساعة الحادية عشرة مساء) .